



كلية التربية  
المجلة التربوية



جامعة سوهاج

## تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إعداد

د/ أماني علي السيد رجب

أستاذ مساعد المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية

كلية التربية - جامعة المنصورة

تاريخ الاستلام: ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠ م - تاريخ القبول: ١٧ أكتوبر ٢٠٢٠ م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

## ملخص البحث

هَدَفَ البحثُ الحالي إلى إعدادِ تصورٍ مقترحٍ لما يجبُ أن تكونَ عليه مناهجُ الدراساتِ الاجتماعيةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ المطورةِ، بغناصرها المتمثلةُ في: (الأهدافِ، المحتوى، الأنشطة، أساليب التقييم)، في ضوءِ متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ؛ ولتحقيقِ هذا الهدفِ تمَّ إعدادُ قائمةٍ متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ التي ينبغي توافرها في مناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ الحاليةِ، وإعدادُ أداةٍ تحليلٍ محتوى مناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ بصفوفها الثلاثةِ في ضوءِ متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ، ثم ترجمةُ المتطلباتِ إلى مجموعةٍ من المؤشراتِ التي تعتبرُ أساسًا يمكنُ خلالها قياسِ مدى توافرِ المتطلباتِ في مناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ الحاليةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ، وأخيرًا التوصلُ إلى التصورِ المقترحِ لمناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ الحاليةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ، وقد أسفرتُ نتائجُ البحثِ الحالي عن الآتي:

١- مناهجُ الدراساتِ الاجتماعيةِ الحاليةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ بصفةٍ عامةٍ بغناصرها: (الأهدافِ العامة - المحتوى - أنشطة التعليم والتعلم - أساليب التقييم)، لا تلبّي متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ.

٢- جاءتِ درجةُ تلبيةِ مناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ للمتطلباتِ المعرفيةِ مرتفعةً بالنسبةِ لدرجةِ تلبيةِ المناهجِ لباقي المتطلباتِ الأخرى؛ وقد يرجعُ ذلكُ إلى اعتيادِ واضعي المناهجِ في مصرَ والوطنِ العربي على تلبيةِ المتطلباتِ المعرفيةِ بصفةٍ خاصةٍ منذُ سنواتٍ عديدةٍ.

٣- تأتي درجةُ تلبيةِ أنشطة التعليم والتعلم كأحدِ مكوناتِ مناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ الحاليةِ لمتطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ في المرتبةِ الأولى، بالنسبةِ لدرجةِ تلبيةِ باقي محتوياتِ المنهجِ: (الأهدافِ العامة (٣٠,٢%) - المحتوى (٢٩,٥%) - أساليب التقييم (٣٠%))؛ حيث بلغَ الوزنُ النسبيُّ لدرجةِ توافرها تقريبًا (٣٤,٧%).

٤- توافرُ متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ في التصورِ المقترحِ لمناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ بالمرحلةِ الإعداديةِ المهنيةِ الحاليةِ لمتطلباتِ التوجهِ؛ حيث وُجِدَ أنَّ الوزنَ النسبيُّ لدرجةِ توافرِ هذه المتطلباتِ في كلِّ مكونٍ من مكوناتِ التصورِ المقترحِ لمناهجِ الدراساتِ الاجتماعيةِ فوقَ (٥٠%).

الكلماتُ المفتاحيةُ: (متطلباتِ التوجهِ نحوِ اقتصادِ المعرفةِ - الدراساتِ الاجتماعيةِ - المرحلةِ الإعداديةِ المهنية).

***A proposed conception of social studies Curricula at the prep vocational stage In light of the requirements of knowledge economy***

**Prepared by:**

**Dr. Amany Aly Elsayed Rajab**

Associate professor-Faculty of Education-Mansoura University

**Abstract**

The aim of the current research is to prepare a proposed conception of what is social studies Curricula supposed to be in the developed vocational preparatory stage, including its elements (objectives, content, activities, evaluation methods) in light of the requirements of the orientation towards a knowledge economy; To achieve such goal, a list of requirements concerning the orientation towards a knowledge economy that should be available in social studies Curricula in the current vocational preparatory stage is prepared.

In addition to preparing a tool for analyzing the content of social studies Curricula in the vocational preparatory stage including the three grades in light of the requirements concerning the orientation towards a knowledge economy. Then turning the requirements into a set of indicators that can be considered as a basis through which to measure the availability of requirements in the current social studies Curricula in the vocational preparatory stage and finally coming to the proposed conception for the current social studies Curricula in the vocational preparatory stage, as the results of the research come to the following.

- 1- The current social studies curricula in the vocational preparatory stage in general, with its elements (general objectives - content - teaching and learning activities - assessment methods) do not match the requirements of the orientation towards a knowledge economy.
- 2- The degree to which social studies curricula meet the cognitive requirements is high in relation to the degree to which the curricula meet the other requirements. This may be due to the habit of curricula developers in Egypt and the Arab world to meet the cognitive requirements in particular for many years.
- 3- The degree to which teaching and learning activities are matched as one of the components of social studies Curricula in the current vocational preparatory stage concerning the requirements of the orientation towards a knowledge economy comes first comparing to the extent other Curricula contents are matched (general objectives (30.2%) - content (29.5%) – evaluation method (30%), as the relative weight of the degree of availability is about (34.7%).
- 4- There is availability of the requirements of the orientation towards a knowledge economy in the proposed conception of social studies curricula in the current vocational preparatory stage of the requirements of the

orientation, as it was found that the relative weight of the degree of availability of these requirements in each component of the proposed conception of the social studies Curricula exceeds 50% .

**Key words:**

Requirements of the orientation towards a knowledge economy - social studies  
- vocational preparatory stage.

**المقدمة:**

إن ما شهده العالم في الفترات السابقة من أحداثٍ وتغيراتٍ جوهريةٍ أظهرت أن التعليم هو المسؤول الأول عن مواكبة هذه التغيرات والتعامل معها؛ لذا كان لزاماً على الدولة ممثلة في مؤسساتها التربوية والتعليمية، ضرورة الاهتمام بالتعليم باعتباره من أهم متطلبات بناء قوة المجتمع وكيانه، والاقتصاد القوي الذي يميز دول العالم المتقدم لا يعتمد فقط على المنتجات الزراعية أو الصناعية القابلة للنضوب؛ بل أصبح يعتمد على تداول المعارف بصورٍ وظيفيةٍ للنهوض بالمجتمع وحل مشكلاته، فأصبحنا نعيش الآن فيما يُعرف بعصر اقتصاد المعرفة.

يتميز العصر الحالي بالعديد من المتغيرات التكنولوجية والمعرفية والتي يأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة (الثورة المعلوماتية)، ففي ظل توارد المستحدثات وسرعتها الفائقة؛ أصبحت المعارف غزيرة وسريعة؛ مما جعل من الضروري السعي نحو تنظيم تلك المعارف وإدارتها وإنتاجها وتوليدها ونشرها وتوظيفها.

ويعتمد اقتصاد المعرفة على إنتاج المعارف وتوظيفها، بدلاً من إنتاج السلع المادية وتوظيفها فقط؛ ولكي يستطيع أي مجتمع أن يمكن أفراده من امتلاك الأدوات التي تساعدهم على الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة بنجاح، لا بد أن يهتم القائمون على العملية التعليمية بالاستثمار في العقول خلال بناء مناهج تعليمية تنمي لدى دارسيها القدرة على الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار الجديدة القابلة للتوظيف؛ بهدف النجاح في حل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم. (Sawyer, K., 2008, 2) (\*)

والجدير بالذكر أن المناهج الدراسية في الوقت الحالي أصبحت تواجه تحدياً تربوياً خطيراً، وهو عدم قدرتها على الإلمام بالانفجار المعرفي المتسارع في كافة التخصصات العلمية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية وغيرها؛ مما جعلها تتسم بالجمود، وتصيب المتعلم بالدهشة من عدم قدرته على ملاحقة كل ما هو جديد في مجال تخصصه، الأمر الذي أصبح يستلزم تعليم الطلاب - كل في مجال تخصصه - مواجهة التغيرات المعرفية وكيفية

(\*) تم التوثيق في هذا البحث وفق قواعد جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس APA Format (6th Edition)

التعامل معها بفكر ناضج؛ لذا ظهرت اتجاهات تربوية عالمية تهتم بتطوير المناهج الدراسية، وأساليب تدريسها؛ منها متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة كإحدى هذه التطورات الفكرية المعاصرة والتوجيهات الحديثة .

في هذا السياق أكد أحمد عارف (٢٠١٣، ٢٢) على أن هناك ضرورة ملحة لتطوير المناهج وطرائق التدريس؛ كي تواجه تحديات مجتمع اقتصاد المعرفة وخاصة أن مؤسسات التعليم في الوطن العربي (التعليم العام، والتعليم العالي) لا تساعد المتعلمين على أن يتعلموا كيف يتعلمون؛ حيث تدور المناهج حول المحتوى أكثر من المتعلم، وهذا يتناقض مع ما سيواجهه الخريجون في المجتمع من مواقف ومشكلات لا يمتلكون المخزون المعرفي، وربما المهارة للتعامل معها، بالتالي فهم بحاجة إلى أن يبحثوا ويطلعوا ويجربوا خيارات عدة لمواجهة ذلك.

على الرغم من أن الاهتمام بالتعليم يعد من أهم متطلبات بناء اقتصاد قوي إلا أن التعليم في كثير من الدول العربية مازال يعامل على أنه من الخدمات، ولا يُنظر إليه على أنه أساس الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي.

تعتبر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة من الطرائق الفعالة لتطوير التعليم وتحديثه وجعله وظيفياً يعالج مشكلات المجتمع وقضاياها، ويسهم في تهيئة التلاميذ لمواجهة هذه المشكلات، ومن الرؤى الفلسفية التي تؤكد ذلك فلسفة التعليم المهني التي تتبنى هذه النظرة والرؤية السابقة التي توثق العلاقة بين التعليم والعمل المنتج، وتعرف مصادر الثروة في البيئة المحلية كمصدر للمعرفة والتدريب على كيفية استغلال تلك المصادر وتحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية، وأن الفرد في هذا المجتمع يقوم باحترام وتقدير العمل بمعناه الواسع دون تفضيل لبعض مجالاته، كما يقوم باختيار عمله على حسب قدراته ومهاراته واستعداداته. (محمد بن علي القيسي، ٢٠١١، ٢٨). (منصور أحمد، ١٩٩٩، ٢٨٣)

ان التطورات والتحولات العلمية والتقنية تملّي على المجتمعات التجاوب معها وتنمية قواها البشرية خلال الاعداد التعليمي المهني في إطار المؤسسات التعليمية، ومن هنا ظهرت أهمية التربية المهنية، فالتربية المهنية هي الوسيلة لإعداد الأفراد أو الطلاب إعداداً متكاملاً يمكنهم من أداء وظائف وأعمال محددة بمهارة وإتقان وصولاً إلى الهدف النهائي؛ وهو تنمية المجتمع وتطويره لبلوغ المستوى المرغوب فيه من الرفاهية.

وقد برزت الحاجة إلى إدخال الجانب المهني ضمن البرامج التعليمية -المؤسسات التربوية لتعليم الأجيال وتربيتهم وإعدادهم للحياة وإعداد القوى البشرية التقنية التي يحتاجها المجتمع، والتعليم الإعدادي المهني شديد الارتباط بالمنظمات الأخرى التربوية والمهنية وبالحكومة المركزية والسلطات المحلية بعد انتهاء الدراسة، فالتعليم المهني هو أفضل إعداد لمدى واسع من الوظائف والمهن، والتدريب في هذا التعليم يهدف إلى إعداد شخص ما لمهنة موجودة بالفعل، ويرى آدم سميث أن التعليم المهني مهم عندما أوضح أهمية زيادة المهارة اليدوية الناشئة عن التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل (صفاء ماجد ، ٢٠٠٦، ١) .

وتعد مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية من أكثر المواد الدراسية صلة وارتباطا بواقع المجتمع ومشكلاته وتحدياته، فلم تعد الدراسات الاجتماعية تقتصر على وصف الأماكن والاحداث، بل أصبح لها دور أكبر في دراسة القضايا والمشكلات وتحليلها التي تواجه المجتمع على المستويين المحلي والعالمي، وزيادة وعي التلاميذ بتلك المشكلات والقضايا وأسبابها والسعي للتخطيط للمستقبل خلال التفكير الإيجابي في حل تلك المشكلات، ومن ثم فهي تعمل على وضع صورة مستقبلية لعالم الغد.

وإذا كان المنهج المدرسي بمقرراته المختلفة هو الوسيلة الرئيسة التي يستخدمها أي نظام مجتمعي في ترجمة أهدافه ونقله إلى الناشئة؛ لإحداث التغيرات التي يرغبها، أو ينشدها منهم في ضوء ذلك؛ فإنه يجب أن يكون مرآة صادقة تعكس ظروف المجتمع الحقيقية ويرتبط بالبيئة المحلية وبما يؤمن به المجتمع من مفاهيم وقيم ومعارف ومهارات وما يرتبط بهم من أنواع النشاط المختلف، وبذلك تتحول المدرسة إلى مصدر إشعاع للبيئة وتصبح محل تعاطف واحترام البيئة المحيطة بها. (حسن شحاتة، ٢٠٠٣، ٩٦)

مما سبق فإن المعارف الجافة غير الوظيفية التي تمتلئ بها مناهجنا التعليمية تفقد قيمتها بمجرد تأدية الطالب للامتحان، فالوظيفة الرئيسة لها هي أن يحصل الطالب خلال حفظها على أعلى الدرجات، ولا ينظر لها الطالب على أنها وسيلة لحل مشكلاته ومشكلات مجتمعه التي قد تمكنه من الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة بنجاح، فكيف له أن يندمج في عصر اقتصاد المعرفة والمناهج التعليمية التي تلقاها لم تحقق له أدنى متطلبات التوجه بفعالية نحو الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة.

إن الدراسات الاجتماعية من المناهج التي يمكن أن تتضمن لمتطلبات اقتصاد المعرفة أكثر من غيرها شمولاً واستيعاباً؛ فدراسة إمكانات التنمية ومقوماتها ونتائجها من المنظور الجغرافي والتاريخي؛ لذا فإن مصممي المناهج عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية خاصة يقع عليهم عبء كبير في تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وإطلاق الطاقات الفكرية الإبداعية لدى دارسيها في حال تصميمها بصورة تسمح بذلك، خلال قيامهم بمجموعة من الأنشطة التي يشتركون في تنفيذها بصورة جماعية مستخدمين طرقاً ووسائل لحلول المشكلات المجتمعية المحيطة بهم.

الإحساس بالمشكلة:

يتضح مما سبق أن هناك ضرورة لتطوير المناهج الدراسية عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية خاصة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، بما يمكن دارسي هذه المناهج من الاندماج بفاعلية في عصر اقتصاد المعرفة. وقد أكدت ذلك الأدبيات التي تناولت متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ممثلة في (متطلبات معرفية، واقتصادية، وتكنولوجية، واجتماعية، وبحثية استقصائية، وإبداعية، ووطنية، ووحياتية) من ضرورة تطوير المناهج كي تواجه تحديات مجتمع اقتصاد المعرفة، ولا تدور المناهج حول المحتوى أكثر من المتعلم، الذي سيواجه مواقف ومشكلات تحتاج مهارة للتعامل معها خلال المناهج التعليمية .

( 15 - 1 ) (Hanas.A., 2008, 1-15)، (محمد سيد، ٢٠٠٩، ١٥ -

١٧)، (Guile,D., 2010, 1-20)، (أحمد عارف، ٢٠١٣، ٢٢)

ويشير كمال منصور، وعيسى خليفي ( ٦٦، ٢٠٠٦ ) إلى أنه بالرغم من كون التعليم المتميز والبحث هما من أهم دعائم التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ إلا أن ما تمتلكه الدول العربية من هذه الدعائم لا يؤهلها للاندماج في اقتصاد المعرفة، وأرجع الباحثون السبب في ذلك إلى نوعية التعليم المتاح؛ مما أدى لفضالة الإنتاج العلمي والابتكار في مراحل التعليم المختلفة، على الرغم من أن الأمة العربية لديها عدد كبير من خيرة العلماء وأفضلهم على مستوى العالم؛ فهي أفضل العقول العلمية التي تستعين بها الشركات العالمية.

كما أظهرت دراسة منذر المصري وآخرين (٢٠١٠) أن البرامج التعليمية في العالم العربي لا تؤهل دارسيها لمواجهة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ لاهتمامها بالتلقين



وتخزين المعلومات على حساب الاهتمام بالكيف والتوظيف العلمي للمعرفة، وأشارت النتائج إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية هي الدولة الوحيدة التي خطت خطوات نظرية واضحة في هذا الأمر خلال تبنيها لمشروع (تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة والمعروف مجازاً باسم "ERFKE") هذا المصطلح اختصاراً لجملة "Education Reform For Knowledge Economy" ولكنها مازالت تحتاج لتفعيل هذه الخطوات النظرية بصورة عملية.

وقد أشارت هالة عبد القادر (٢٠١٠، ١٦٦) في نتائج دراستها التي هدفت في بعض أجزائها إلى تقييم العملية التعليمية في العالم العربي، في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة إلى أن الإنتاج العلمي للمجتمع العربي مازال ضئيلاً جداً مقارنة بالدول الأخرى، وأن العرب بصفة عامة يتوجهون لاستيراد المنتج التكنولوجي وغيره من المبتكرات بصورة جاهزة، نتيجة ضعف البرامج التعليمية العلمية المقدمة لهم.

وأشارت دراسة محمد إبراهيم (٢٠١١) إلى ضرورة تحديد المقومات الأساسية اللازمة للتعلم القائم على اقتصاد المعرفة، التي جاءت استجابة للمتغيرات العالمية المستجدة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ضرورة توافر مناخ تنظيمي قائم على التعاون وتكامل الأدوار، وتشكيل بيئات تعليمية ثرية بأدوات التقنية والمثيرات المتنوعة.

وأشارت نتائج دراسة عزيزة السعدى وهيا الدوسرى (٢٠١٢) إلى ضرورة تسليح الطلاب بالمهارات اللازمة للاقتصاد المعرفي، مثل: مهارات البحث والتعلم مدى الحياة والقدرة على التكيف ومسايرة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أشاروا إلى ضرورة استخدام عديد من الطرق لتحسين مخرجات التعلم لإنتاج المعرفة وتوظيفها بدلاً من اكتسابها.

ويشير أحمد عودة (٢٠١٣) في نتائج دراسته إلى أن السبب الرئيس في ضعف امتلاك خريج التعليم قبل الجامعي لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يرجع إلى انخفاض درجة امتلاك المعلمين لمهارات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وعدم اهتمام مطوري المناهج بتصميم كتب تستطيع مساعدة المتعلمين على امتلاك مهارات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بصورة متكاملة.

كما أن دراسة (أحمد ناهل، ٢٠١٤) هدفت إلى التعرف على درجة توظيف معلمي العلوم بالمرحلة الثانوية للممارسات التدريسية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

ودراسة لافي بن عويد (٢٠١٥) التي هدفت إلى معرفة درجة توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة المتعلقة بالمجالات (المعرفية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والبيئية، والوطنية، والاجتماعية) داخل كتب العلوم المطورة بالمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

وتأكيداً لما سبق فإن هناك بعض المؤشرات والأرقام التي أظهرتها نتائج بعض الدراسات التي هدفت في بعض أجزائها إلى تقييم العملية التعليمية في العالم العربي، في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ حيث تدل هذه الأرقام والمؤشرات في مجملها على مدى تأخر الدول العربية في تطوير أنظمتها التعليمية بما يلبي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ومن أهم هذه المؤشرات كما أوضحها محمد أنس (٦٠٨-٢٠١٢، ٦٠٩) ما يلي:

- بدأت الدول العربية متمثلة فقط في (قطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين) في توجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة خلال أنظمتها التعليمية منذ عشر سنوات، بينما اتجهت إليه الدول المتقدمة منذ أربعة عقود.
  - نتائج الأبحاث تتجه بصورة أكبر في البلدان العربية لمشاريع الأبنية الشاهقة والترفيهية والرياضية، ولا تتجه نحو تطوير الاقتصاد المعرفي في هذه الدول.
  - ضرورة بناء مناهج تعليمية قادرة على تلبية متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي خلال تنمية مهارات "البحث والتطوير، وحل المشكلات، والتواصل والتفاعل الاجتماعي، والتفاعل التكنولوجي، والتفكير الإبداعي" لدى المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة.
- كما قامت الباحثة بإجراء دراسة استكشافية استهدفت تعرف مدى تلبية محتويات كتب الدراسات الاجتماعية الحالية (٢٠١٩/٢٠٢٠) بالمرحلة الإعدادية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة المتمثلة في المتطلبات (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية)، من وجهة نظر المعلمين، بتطبيق استطلاع الرأي في صورته النهائية على (٧) سبعة من معلمي الدراسات بالمرحلة الإعدادية المهنية بمدرستي: الجلاء الإعدادية المهنية (إدارة غرب

(المنصورة)، ومدرسة جديدة المهنية (إدارة شرق المنصورة التعليمية) بمحافظة الدقهلية (\*)، ويوضح الجدول التالي نتائج الدراسة الاستكشافية:

## جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوضيح مدى تلبية كتب الدراسات الاجتماعية المرحلة الإعدادية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية

مدى تلبية المؤشرات						مؤشرات تلبية محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.	المتطلبات
بدرجة منخفضة		بدرجة متوسطة		بدرجة مرتفعة			
ت	%	ت	%	ت	%		
٦	٨٥.٧	-	-	١٤.٣	١	١	يخلو من المعارف والمعلومات المكررة.
٥	٧١.٤	٢٨.٦	٢	-	-	٢	يعرض الدور البارز للعلماء أصحاب الإنجازات العلمية.
٥	٧١.٤	٢٨.٦	٢	-	-	٣	يقدم المعلومات بصورة شيقة تشجع المتعلمين على مواصلة التعلم مدى الحياة.
٥	٧١.٤	١٤.٣	١	١٤.٣	١	٤	يراعي وحدة المعرفة وتكامل (الجانب النظري، والجانب التطبيقي).
٧٤.٩						٧.٢	الإجمالي
٤	٥٧.١	٤٢.٩	٣	-	-	١	يستعرض المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المحيط.
٥	٧١.٤	١٤.٣	١	١٤.٣	١	٢	يحث على استثمار الموارد البيئية المتاحة في حل مشكلات المجتمع.
٦	٨٥.٧	١٤.٣	١	-	-	٣	يشجع على الاشتراك في مشروعات إنتاجية.
٤	٥٧.١	٢٨.٥٧	٢	١٤.٣	١	٤	يدعو إلى التمسك بالقيم الاقتصادية التي تسهم في تنمية المجتمع.
٦٧.٨						٧.٢	الإجمالي
٧	١٠٠	-	-	-	-	١	يوضح العلاقة والتكامل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.
٤	٥٧.٤	٢٨.٦	٢	٢٨.٦	٢	٢	يشجع على اكتساب المعلومات باستخدام مصادر تقنية متعددة.
٤	٥٧.٤	٢٨.٦	٢	١٤.٣	١	٣	يحث على ابتكار وسائل تقنية تسهل دراسة بعض أجزاء المنهج.
٥	٧١.٤	١٤.٣	١	١٤.٣	١	٤	يشجع على التمسك ببعض العادات الصحية السليمة المصاحبة لاستخدام التقنية.
٧١.٧						١٤.٤	الإجمالي
٤	٥٧.٤	٤٢.٩	٣	-	-	١	يلفت الانتباه نحو المشكلات الخاصة بالمجتمع المحيط.
٥	٧١.٤	١٤.٣	١	١٤.٣	١	٢	يشجع على التعاون بين المتعلمين في تنفيذ بعض المهامات التعليمية.
٦	٨٥.٧	١٤.٣	١	-	-	٣	يدعم القيم المجتمعية الإيجابية.
٥	٧١.٤	٢٨.٦	٢	-	-	٤	ينمي الرغبة لدى المتعلمين في الانفتاح الإيجابي على المجتمعات المحيطة وتعرف ثقافتهم.
٧١.٥						٣.٥	الإجمالي

(\* ملحق (١) استطلاع لرأي معلمي مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية عن مدى تلبية محتويات كتب الدراسات الاجتماعية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

يتضح من الجدول السابق انخفاض تلبية محتوى كتب الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين، فقد أشارت نتائج الدراسة الاستكشافية إلى انخفاض درجة تلبية كتب الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية لكل من المتطلبات المعرفية (٧٤.٩٪)، والمتطلبات الاقتصادية (٦٧.٨٪)، والمتطلبات التكنولوجية (٧١.٧٪)، والمتطلبات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية نحو اقتصاد المعرفة؛ مما يستلزم معه تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؛ كي تكون قادرة على تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتمكن دارسيها من الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة خلال مناهج الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة، وتساعدهم على إطلاق الطاقات الفكرية والإبداعية لديهم.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في انخفاض تلبية مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

وبالتالي يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن إعداد تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ؟  
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟

٢- ما مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية (الأهداف / المحتوي/ أنشطة التعليم والتعلم /أساليب تقويم) بالمرحلة الإعدادية المهنية ؟

٣- ما التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ؟

**أهداف البحث:**

- ١- تحديد قائمة بمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.
- ٢- تحديد مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، خلال تحليل المقررات الحالية للدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية وتقويمها؛ لمعرفة مدى تلبية محتواها.
- ٣- إعداد تصور مقترح لما يجب أن تكون عليه مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية المطورة بعناصرها المتمثلة في ( الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، وأساليب التقويم) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

**أهمية البحث:**

في ضوء ما هو متوقع للبحث الحالي من نتائج يمكن لها أن تسهم في المجالات الآتية:

- ١- تعد هذه الدراسة استجابة للاتجاهات العالمية الحديثة التي تنادي بضرورة تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، ومنها متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- ٢- توجيه اهتمام المسؤولين إلى أهمية تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- ٣- قد يسهم في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية طبقاً لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مساعدة التلاميذ الدارسين لهذه المناهج على التفاعل المثمر مع المستجدات التي يفرضها عليهم التطور المجتمعي يوماً بعد الآخر.
- ٤- قد يفيد مطوري المناهج في تعرف متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.
- ٥- تزويد معلمي الدراسات الاجتماعية بتصور يوضح كيفية التخطيط لدروس الدراسات الاجتماعية باستخدام بعض استراتيجيات التدريس والأنشطة الملائمة لتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، بما قد يساعد على تنمية الاتجاه الإيجابي لدى التلاميذ نحو التفاعل الناجح في عصر اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى مساعدة المعلمين

لتلاميذهم على امتلاك الأدوات التي تمكنهم من التفاعل المثمر في عصر اقتصاد المعرفة.

### مصطلحات البحث:

متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

#### Knowledge Economy Requirements Of Approaching

كلمة متطلبات هي جمع لكلمة "متطلب"؛ ويعرف محمد عبد المطلب (٢٠١٣، ١٠)

كلمة متطلب بأنها: عبارة عن شيء أساسي لا غنى عنه.

أما اقتصاد المعرفة فيعرفه (Brinkley, L., 2006, 4) بأنه: استثمار في البنية المعلوماتية المتوافرة؛ بهدف إنتاج مجموعة من الأفكار التي يتوافر بها عنصر الإبداع بهدف حل مشكلات المجتمع.

ويعرفه مصطفى الرابي (٢٠٠٩، ١٨) بأنه: الحصول على المعلومات وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في المحيط الاقتصادي لتصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبالتالي أمكن للباحثة وضع التعريف الإجرائي لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بأنها: استثمار وتوظيف لمجموعة من المعارف والمهارات والقيم المتعلقة بالجوانب (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية) خلال إدخال بعض التعديلات على مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية)؛ بهدف توفير الحد الأدنى لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية (أهداف/محتوى/أنشطة التعليم والتعلم/أساليب التقويم)، بما يمكنهم فيما بعد من التفاعل الإيجابي مع المتغيرات المجتمعية المتلاحقة.

**حدود البحث:****اقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:**

- عينة تحليل المحتوى المتمثلة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالصفوف (الأول، والثاني، والثالث) الإعدادي المهني (عينة الدراسة التحليلية الوصفية) للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م.
- متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة المتمثلة في المتطلبات التالية: (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية) .

**عينة البحث:**

تمثلت عينة البحث في مناهج الدراسات الاجتماعية بالصفوف (الأول، والثاني، والثالث) الإعدادي المهني بمكوناتها المتمثلة في (الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، وأساليب التقويم).

**أدوات البحث ومواده:****تم إعداد أدوات البحث ومواده التالية:**

١. قائمة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة التي ينبغي توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية. (إعداد الباحثة)
٢. أداة تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بصرفها الثلاثة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة . (إعداد الباحثة)
٣. التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية المطورة بغاصرها المتمثلة في (الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، وأساليب التقويم) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة. (إعداد الباحثة)

**منهج البحث:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل المناهج الحالية وتقويمها في ضوء مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية (باتباع أسلوب تحليل المحتوى)، وكذلك عند تجميع الأدبيات والدراسات المتعلقة بمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

**إجراءات البحث:****للإجابة عن تساؤلات البحث تم اتباع الخطوات الآتية:**

- ١- تحديد متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي اهتمت بتطوير المناهج بصفة عامة، ومناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية بصفة خاصة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- ٢- وضع الصورة الأولية لقائمة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتأكد من صدقها، ثم وضع قائمة المتطلبات في صورتها النهائية.
- ٣- تضمين قائمة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أداة لتحليل مناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية بعناصرها المتمثلة في (الأهداف، والمحتويات، وأنشطة التعليم والتعلم، وأساليب التقويم) بالمرحلة الإعدادية المهنية؛ لمعرفة مدى توافر هذه المتطلبات بها.
- ٤- ترجمة المتطلبات إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن خلالها قياس مدى توافر المتطلبات في مناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية، ومعالجة البيانات إحصائياً.
- ٥- إعداد الصورة الأولية للتصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية بالمرحلة الإعدادية في ضوء قائمة الأسس التالية:
  - الأهداف العامة للتصور المقترح.
  - الإطار العام لمحتويات التصور المقترح .
  - طرائق التدريس والأنشطة والمواد التعليمية اللازمة لتدريس المناهج المطورة.
  - أساليب تقويم التصور المقترح.



٦- عرض التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة على المحكمين وتعديله في ضوء آرائهم والتوصل إلى الصورة النهائية.

٧- مناقشة النتائج وتفسيرها وتقديم التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج البحث.

### أدبيات البحث

#### "اقتصاد المعرفة وتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية"

في هذا الجزء سيتم عرض الإطار النظري والدراسات السابقة للبحث؛ حيث يشمل على محورين رئيسيين، ويحتوي كل محور على عناصر فرعية، كالآتي:

المحور الأول: متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: تطوير مناهج في الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

#### المحور الأول: متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

##### نشأة اقتصاد المعرفة وتطوره:

إن المعرفة رافقت الإنسان منذ بداية الخليقة، وارتقت معه حتى الآن؛ إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على حياة الإنسان عموماً في شتى المجالات بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية، ومع ظهور الثورة الصناعية والتي انطلقت في دول القارة الأوروبية وبالتحديد في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ حيث تغيرت النظرة إلى المعرفة بصورة جذرية، فالمعرفة أصبحت تطبيقية لا غنى عنها في إثراء العملية الإنتاجية؛ مما أدى لظهور الثورة الصناعية، ومن ثم تحولت المعرفة إلى مصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي للمجتمعات؛ ليكون لها الدور الريادي في تحقيق النهضة الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية.

وفي نهاية تسعينيات القرن الماضي بدأت المعلومات الغزيرة في إغراق المؤسسات المختلفة؛ مما شكل عبئاً على هذه المؤسسات؛ ليبدأ في الظهور مصطلح مجتمع المعرفة، تعبيراً عن المعارف القابلة للتوظيف والاستثمار في العقود الأخيرة ومع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سير أعمال الشركات والاقتصاديات، وليست كمية المعارف وحدها التي تتطور وتتنامى نشأ مصطلح اقتصاد المعرفة على يد العالم فريتز

ماكلو؛ حيث أصبح الاهتمام منصبا على الطريقة التي تتولد بها المعارف الجديدة وتنتشر بها أيضا. محمد سيد (١١،٢٠٠٩) (ديفيس ستان، ٢٠٠٤، ٣٩)، (محمد عواد، ٢٠٠٨، ٢٣٧)، (نادية الليثي وهاشم الشمري، ٢٠٠٨، ٢٠) متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

يمكن تلخيص أهم متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة كما أشارت إليها الدراسات (Philip, A.et al.,2008,1-17)، (محمد سيد أبو السعود، ٢٠٠٩، ١٥-١٧)، (Guile,D.,2010,1-20) كما يلي:

#### أولا: المتطلبات المعرفية:

إن المتطلبات المعرفية تمثل جميع المعارف في المجتمع والتي يطلق عليها الأصول المعرفية، ويشير كل من (Bonat,X.& Rumba,X. (2003,11) ، وفتحي مصطفى (٥٥،٢٠١١) إلى أن النظام التعليمي الناجح يتطلب بناء مناهج تعليمية قادرة على تمكين دارسيها من الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة بصورة تساعد على اكتساب وتوظيفه للمعارف المتعلقة بالمحتوى التعليمي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به. ويضيف باسم صبري (٢٠١٩، ٢٠٨) بأن تنمية المعارف الجغرافية يمكن أن تساعد الطالب على:

- توظيف المعرفة على نحو أسهل وربطها بالخبرات الحياتية، وبناء خبراته بشكل منظم.
- تكوين مفاهيم صحيحة وتقليل التصور الخاطئ للمفاهيم.
- توفير فرص العمل الذاتي (بتكليفه بالعمل في واجب أو مشروع بحيث يعمل ويبحث عن المعرفة من مصادر متنوعة داخل المدرسة وخارجها).

ويمكن تلخيص أهم المتطلبات المعرفية التي يجب أن توفرها المناهج التعليمية بصفة عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة لدارسيها بهدف تمكينهم من الاندماج الناجح في عصر اقتصاد المعرفة فيما يلي:

- بناء المناهج بمعارف جديدة باستخدام الخبرات المعرفية المتوافرة لديهم مسبقا، بهدف الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- توظيف المعارف من خلال إدماجهم في عمليات بحثية استقصائية هدفها ابتكار حلول لمشكلات المجتمع المحيط.

- الاهتمام " بمعرفة المعلومة"، معرفة العلة أو السبب الذي أدى لحدوث ظاهرة معينة، أو حدث تاريخي ما.

- معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع الوسائل التكنولوجية والأدوات. والمتأمل لطبيعة المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة يلاحظ أنها تتسم بسرعة التطور والتغير، مما يتطلب ضرورة مراجعة أهدافها ومحتواها وأساليب تدريسها وتقييمها باستمرار كي تلاحق ما يظهر من أفكار جديدة وما يطرأ من مشكلات تستدعي تطوير مناهجها بما يساعد المتعلمين في التصدي لتلك المشكلات مثل الانفجار السكاني، والتلوث البيئي، ومشكلات التصحر، والجفاف، و التغيرات في الأنماط المناخية. (صلاح الدين عرفة، ٢٠٠٥، ٢٦) (حاتم محمد، ٢٠١٦، ٤٤)

#### ثانياً: المتطلبات الاقتصادية:

أشار كل من (Steven,P.&Weale,M.,2003,1), Joseph,W.(2001,500) ومصطفى الرابي (٢٠٠٩، ١٥) لمجموعة من المتطلبات الاقتصادية التي يجب تلبيتها من خلال المناهج بهدف تهيئة التلاميذ للتوجه بفعالية نحو عصر اقتصاد المعرفة، ممثلة في:

- التعلم من خلال العمل ويتم ذلك من خلال إدراج التلاميذ في مشروعات إنتاجية على مستوى مصغر، ما بين إنتاج تكنولوجي وإنتاج فكري وإنتاج مادي.
  - الاهتمام بتوافر العنصر الإبداعي في منتجات التلاميذ.
  - تنمية القيم الاقتصادية لدى التلاميذ والمتمثلة في تقدير قيمة الوقت، واحترام العمل.
  - تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو المحافظة على الثروات الطبيعية والاستغلال الأمثل لها.
- وقد أمكن للباحثة الاستفادة من هذه المتطلبات في مناهج الدراسات الاجتماعية ومراعاتها في البحث الحالي من خلال ما يلي:

- إدراج موضوعات لتنفيذ مشروعات مصغرة مثل (صناعة مجسمات (لنهر النيل، الأهرامات) - صناعة نماذج من جهاز (قياس المطر- دارة الرياح) ، تجفيف (الحبوب والازهار- تصميم جداول بصورة كمبيوترية وطباعتها).
- الحرص على ربط كل مشروع من المشروعات السابقة بالجانب المعرفي النظري (الوحدات المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة).

**ثالثاً: المتطلبات التكنولوجية:**

إن ما يواجهه العالم اليوم إثر الازمات الحالية يصنع نوعاً من التحدي المطروح أمام نظم التعليم التقليدية، في الوصول إلى الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا بهدف الارتفاع بنوعية التعليم وتوسيع انتشاره، وتحقيق تعميم المعرفة عن طريق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم المستمر، والوسائط الحديثة المستخدمة في التعليم، وفهم نقاط القوة والضعف في التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وقد أكد ماسبق نتائج العديد من الدراسات مثل دراسات كل من عصام يحيى (٢٠٠٤، ٤٨)، وعلي عبد الهادي (٢٠١١، ٦٦٣) (محمد عطية، ٢٠١٣، ٧٢)، عاطف جودة (٢٠١٨) والتي أشارت لمجموعة من المتطلبات التكنولوجية التي يجب أن تلبىها المناهج الدراسية بصفة عامة بهدف توجيه دارسيها نحو الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة كما يلي:

- توجيه التلاميذ لكيفية توظيف المعارف في حلول للمشكلات المحيطة من خلال شبكة الإنترنت.
- إكساب التلاميذ مهارات التعامل التكنولوجي وإشراكهم في خطواته.
- تشجيع التلاميذ على التعامل مع المعارف إلكترونيًا (تنظيم - كتابة - حفظ...)
- إكساب التلاميذ القيم المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والمتمثلة مثل "عدم استغلال التكنولوجيا في الأضرار بالغير مثل نشر الشائعات وغيرها.
- تشجيع التلاميذ على المهارات الإلكترونية مثل الرسم الإلكتروني والطباعة والجدولة الإلكترونية وغيرها من المهارات التي قد تساعد في كسب الرزق بالنسبة لهم
- تشجيع التلاميذ على التواصل الإلكتروني مع بعض المواقع العلمية الأجنبية وتشجيعهم التلاميذ على ابتكار بعض البرامج الإلكترونية.

وقد حدد محمود أحمد (٢٠١٥، ٢١٤) دور تكنولوجيا المعلومات في مجال الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا) حيث أسهمت في سهولة الوصول إلى المعلومات عن الأشخاص والأماكن والبيئات، كما ساعدت في تنظيم المعلومات، وتحليل العلاقات. كما عززت وعمقت المعرفة والفهم الجغرافي، وتوفير معلومات حديثة ومتجددة عن الظواهر الجغرافية.

وتضيف الباحثة أنه كما أضافت تكنولوجيا المعلومات في مجال الجغرافيا فإنها أيضاً أفادت وأضافت في مجال التاريخ وذلك بتمكين المتعلمين من استيعاب عناصر المعرفة

التاريخية ومهاراتها ووسائطها وحسن استخدامها وتوظيفها، ومنحهم قدرًا أكبر من المسؤولية في اكتساب المعرفة والتعلم الذاتي، توظيف شبكة الإنترنت في سرعة الوصول إلى المعلومات من مصادرها المختلفة.

- وقد تم مراعاة ماسبق في البحث الحالي من خلال تضمينه التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بعناصره لتوجيه التلاميذ إلى:
- الاستعانة بشبكة الإنترنت في الحصول على طريقة تنفيذ بعض المشروعات الصغيرة سواء المقترحة عليهم أو التي قاموا باقتراحها بأنفسهم.
  - كتابة بعض القطع البسيطة على برنامج الورد واستخدام البرامج البسيطة مثل برامج الرسم الكمبيوترية لمكونات القشرة الأرضية وتلوينها وتصميم جداول ... وهكذا.
  - إن النجاح الحقيقي يكمن في الإنتاج والابتكار الإلكتروني وليس الاستخدام.

#### رابعاً: المتطلبات الاجتماعية:

- أشارت العديد من الدراسات ومنها: دراسة عزيزة السعدي، وهيا الدوسري (٢٠١٢، ١٢)، ودراسة أحمد عارف (٢٠١٣، ٨) لمجموعة من المتطلبات الاجتماعية التي يجب على مخططي المناهج مراعاتها عند تصميمهم للمناهج بهدف توجيه دارسيها نحو الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة، كما يلي:
- الاهتمام بتحديد القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع المحيط.
  - تشجيع التلاميذ على إيجاد حلول إبداعية لهذه المشكلات.
  - تشجيع التلاميذ على ممارسة الأنشطة الجماعية، والعمل بروح الفريق بهدف حل المشكلات.
  - تأكيد رفض الظواهر المجتمعية السلبية مثل ظاهرة التعصب.
  - خدمة الآخرين فمن يمتلك مهارة ما يساعد زميله الذي يفتقد لهذه المهارة.
  - تنمية بعض القيم الاجتماعية الإيجابية مثل تحمل المسؤولية.

وقد تم مراعاة النقاط السابقة في البحث الحالي من خلال ما يلي:

- احتواء مناهج الدراسات الاجتماعية لمشكلات بيئية ومجتمعية محيطة بهم مثل مشكلة الطاقة والتلوث، الزيادة السكانية، البطالة، وغيرها من المشكلات بهدف اقتراح حلول مناسبة لها.
- محاولة تشجيع التلاميذ على تنفيذ المشروعات بصورة جماعية وتحمل المسؤولية.

#### خامساً: المتطلبات الوطنية:

إن من دواعي الاهتمام بتوجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة هو " تأهيل المواطن كي يتمكن من حماية هويته وكيانه وخصوصيته"، فظهرت دعوات للتمسك بالهويات والخصوصيات وانتقلت آثار ذلك إلى المناهج التعليمية، لذلك كانت الحاجة ملحة لتطويرها بما يواكب عصر اقتصاد المعرفة وهو ما أكده كل من (Faour, M. & Muasher, M (2011, 13-)، وقد حدد العديد من المتطلبات الوطنية التي يجب على مخططي المناهج مراعاتها عند تصميمهم للمناهج التعليمية بهدف توجيه دارسيها نحو الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة، يمكن تلخيصها كما يلي:

- تأكيد احترام القوانين والأنظمة الوطنية الخاصة.
- تأكيد أهمية المحافظة على الإنجازات الوطنية وتنميتها وحل مشكلاتها.
- عرض السير الذاتية لأصحاب الإنجازات الوطنية العلمية بصفة خاصة بما يتناسب مع طبيعة مادة الدراسات الاجتماعية مثل جمال حمدان وغيرهم.
- تنمية قيم المواطنة والانتماء.

وقد تم مراعاة النقاط السابقة في البحث الحالي مثل:

- تأكيد احترام الأنظمة والقوانين الوطنية مثل المتعلقة بالاستفادة من الطاقة.
- تأكيد ضرورة الاهتمام ببعض الإنجازات الوطنية العلمية وزيارتها مثل مرصد حلوان الفلكي عند دراسة موضوع المناخ.
- توجيه التلاميذ نحو الحصول على السيرة الذاتية للعلماء المصريين والعرب.
- تنمية مفهوم القومية المصرية والقومية العربية من خلال لفت انتباه التلاميذ للدور الذي لعبته الحكومة المصرية في إنشاء السد العالي في أثناء فترة الستينيات بهدف تجميع مياه النيل المهدرة في الفيضان بهدف توفير أنواع مختلفة من الطاقة.

**سادساً: المتطلبات الحياتية:**

المتطلبات الحياتية عبارة عن مجموعة من الحاجات والمتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها للفرد ليس فقط لإشباع حاجاته الأساسية، وإنما من أجل مواصلة البقاء واستمرار التقدم وتطوير أساليب معيشة الحياة في المجتمع، فهي مستمرة باستمرار الحياة ، ولتحقيقها لا بد من إكساب الفرد مجموعة من المهارات الأساسية التي تمكنه من اشباعها بشكل يساعد على التكيف مع صعوبات البيئة المحيطة.

ويشير كل من Seltzer, K., & Bentley, T. (2014, 44) إلى أن تلبية المناهج التعليمية للمتطلبات الحياتية أصبحت ضرورة ملحة من ضرورات توجيه المتعلمين نحو التفاعل الإيجابي في عصر اقتصاد المعرفة؛ ولن يحدث ذلك إلا من خلال امتلاك الفرد للمهارات الحياتية التي تمكنه من الابتكار والتجديد ومواجهة متطلبات ومشكلات الحياة المختلفة؛ حيث يقوم الفرد بمجموعة من الأداءات العقلية والعملية التي تصقل خبراته المختلفة وهذا هو الهدف الذي تسعى لتحقيقه المناهج المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ومن خلال الاطلاع على بعض الأدبيات التربوية التي تناولت المتطلبات الحياتية كمطلب من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (Unicif, 2005, 6-10)، و(وزارة التربية والتعليم الأردنية، ٢٠١٦، ١٠)، و(عصام جابر ، ٢٠١٥ ، ٢٢٦) يمكن لها تلخيص أهم المتطلبات الحياتية التي يمكن للمناهج عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية خاصة أن تراعيها كما يلي:

- تدريب المعلمين على تلبية المتطلبات الحياتية في أثناء تدريسهم من خلال عقد دورات تدريبية لهم في أثناء الخدمة.
- ربط المنهج بالأمور الحياتية للمتعلم، سواء المتعلقة بحياته ومتطلباته الشخصية أو المتعلقة بحياته ومتطلباته الاجتماعية.
- إدراج مشكلات حياتية تتطلب اتخاذ القرار المناسب لحل تلك المشكلات.
- توجيه المتعلمين نحو التفاعل الجماعي بهدف تنمية قدراتهم التواصلية الحياتية.
- تصميم مجموعة من المسرحيات التعليمية التي تنمي الذكاء العاطفي والانفعالي لدى المتعلمين.

### وقد تم مراعاة النقاط السابقة في البحث الحالي مثل:

- ربط المنهج ببعض الأمور الحياتية المتعلقة بالتلاميذ فعندما تقدم لهم مشكلة الطاقة أو التلوث أو مصادر الماء تقدم على أنها مشكلات وقضايا حياتية.
- عدم تقديم الحلول جاهزة للتلاميذ وتعتمد تعرضهم لضغوط معينة في أثناء حل هذه المشكلات؛ مثل عدم توافر حلول لها في كتب مكتبة المدرسة بالتالي يضطر التلاميذ للبحث عن حلولها بطرق مختلفة.
- توجيه المتعلمين نحو التفاعل الجماعي مع بعضهم البعض ومع غيرهم بهدف تنمية قدراتهم التواصلية الحياتية في أثناء تنفيذهم للمهام المكلفين بها.
- تصميم المسرحية العلمية الحياتية المتعلقة بنشاط لعب الدور المتعلق بنقص مصادر الطاقة بإشراك التلاميذ.

وتعددت الدراسات السابقة التي اهتمت بتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال المناهج التعليمية، ومن الدراسات التي اهتمت بتلبية المتطلبات الوطنية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال المناهج التعليمية دراسة (Mohammed, Y. (2001) التي أجراها بهدف بيان إصلاحات التعليم في ماليزيا وتوصلت نتائجها إلى أن (تطوير المناهج في التعليم الوطني الماليزي قبل الجامعي كان له أكبر الأثر في توجيه الدارسين نحو التفاعل بنجاح في عصر اقتصاد المعرفة) وأوصى الباحث في نتائج دراسته بضرورة إجراء دراسات تقييمية عام ٢٠٢٠ لمعرفة مدى النجاح الذي حققه النظام التعليمي الماليزي في تحقيق هذه النقلة من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، واتخاذ القرار الاستمرار في نفس النهج التعليمي الذي يتخذ من الاستثمار في رأس المال البشري بهدف تنمية القدرة الإبداعية والنقدية لدى الطلاب وسيلة لبناء وطن قوي.

ودراسة (Gough, N (2002) التي هدفت إلى تقويم مناهج البيئة والعلوم بالمرحلة الإعدادية في المملكة المتحدة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة العالمي، حيث قام الباحث في دراسته بتوجيه عينة طلابية قوامها (٥٩ طالبا) إلى الحصول بأنفسهم على مجموعة من المعارف العلمية المتعلقة بمعالجة مشكلات "تجفيف الأراضي الرطبة في بريطانيا، انتشار الأمراض، إعادة تدوير القمامة" وتوظيف هذه المعارف في حل هذه المشكلات مما أدى إلى ابتكار بعض الطلاب لطرق وأساليب جديدة لحل هذه المشكلات،



وأشارت نتائج الدراسة الى مسئولية مخططي وواضعي المناهج بتوظيف المعارف بطريقة توجيه الدارسين نحو الحصول عليها بأنفسهم، وتوظيفها بما يسمح بحل مشكلات البيئة المحيطة .

ودراسة (Tan,C.et-al.,2005) التي هدفت إلى تطوير مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية في دولة سنغافورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في دولة سنغافورة في الفترة الأخيرة، مثل عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى افتقار المناهج إلى أهم مطلب من متطلبات التوجه نحو عصر اقتصاد المعرفة، وهو ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي وتوظيف المعارف العلمية في خدمة قضايا المجتمع المحيط، وتمثلت عينة الدراسة (٤٥٠) تلميذا من التلاميذ الدارسين بالمرحلة الإعدادية تم توجيههم لمجموعة من الأنشطة البحثية الهادفة لتوظيف المعارف العلمية النظرية في ابتكار حلول تناسب استغلال البيئة الطبيعية المحيطة في خدمة المجتمع بعد تقسيمهم لفرق متعاونة.

ودراسة سوسن جواد (٢٠٠٧) التي أشارت الى وجود قصور في تلبية المناهج إلى الاقتصاد المعرفي، فهدفت الدراسة إلى الكشف عن الملامح التقنية لعينة من كتب الصف الرابع الأساسي المتمثلة في (اللغة العربية، التربية الوطنية والاجتماعية، العلوم) المطورة حديثا في الأردن في ضوء منحنى الاقتصاد المعرفي، وأوصت الباحثة بضرورة تضمين محتويات مناهج الصف الرابع الأساسي بأنشطة وتجارب علمية تنمي استخدام التكنولوجيا الحديثة لدى التلاميذ بشكل منظم ومتكامل بما يتفق مع الاقتصاد المعرفي.

ودراسة لطيفة حسن (٢٠٠٧) التي هدفت التعرف على أثر تدريس وحدتين في مادة الأحياء في ضوء منحنى الاقتصاد المعرفي في اكتساب المفاهيم العلمية المعرفية وتفسير الظواهر العلمية ذات الصلة بمادة الأحياء لدى طالبات الجامعة؛ حيث تكونت عينة الدراسة من (٣٢) طالبة من طالبات الجامعة وأظهرت النتائج تفوق واضح لدى طالبات المجموعة التجريبية في اكتساب الطالبات للمفاهيم العلمية المعرفية، ويمثل أساس قوي ورئيس من أسس التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ودراسة سمر العلول (٢٠١١) التي أكدت أهمية إدارة المعرفة في التنمية الموارد البشرية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية إدارة المعرفة في مجال تنمية الموارد البشرية

الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة كما هدفت الدراسة إلى تحديد درجة ممارسة العاملين الأكاديميين لدور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة استبانة إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة العاملين الأكاديميين لدور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة كان بوزن نسبي (٥٢%).

ومن الدراسات السابقة التي اهتمت بتلبية المتطلبات التكنولوجية لاقتصاد المعرفة من خلال المناهج التعليمية دراسة (Sanjay, N. (2012) التي أجريت على (٨٥) معلما من معلمي العلوم من خلال توزيع استبانة مكونة من (٣٥) سؤالاً، بهدف معرفة مدى إدراكهم لأهمية توظيف استخدام طلاب المرحلة الثانوية للوسائل التكنولوجية الحديثة باعتبارها مطلبا قويا من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الحصول على المعلومات الجديدة وتوظيفها بما يخدم البيئة المحيطة، إلا أنهم لا يوجهون طلابهم لاستخدامها بصورة فعالة في العملية التعليمية.

ومن الدراسات التي اهتمت بتلبية المتطلبات الحياتية من خلال اهتمام المناهج بتنمية مهارات المتعلمين الحياتية في عصر اقتصاد المعرفة دراسة ماجد محمد (٢٠١٢) التي استهدفت دراسة فعالية استخدام التكنولوجيا المدعمة بالإنترنت (ICT) في ضوء الاقتصاد المعرفي (ERFKE) على تنمية المهارات الحياتية المتمثلة في (حل المشكلات، التفكير الناقد، التفكير الإبداعي، توظيف التكنولوجيا، تطبيق المعلومات واستخدامها، الاتصال والتواصل، العمل الجماعي، التقويم النهائي) لدى طلاب المدارس الحكومية الأردنية، حيث قام الباحث بتصميم أدوات الدراسة المتمثلة في استبانة تم توزيعها على (١٠١٩) طالبا وطالبة من الطلاب الدارسين بالتعليم قبل الجامعي، وأظهرت النتائج ارتفاع درجة امتلاك طلاب التي تدعم استخدام الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية للمهارات الحياتية وأوصى الباحث بضرورة تفعيل استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية لدى طلاب المنطقة الجنوبية بصفة خاصة.

ودراسة (جمال فواز، ٢٠١٣) التي استهدفت المقارنة بين مدى وعي الطلاب من مرحلة التعليم قبل الجامعي، والذين التحقوا بالجامعة للمهارات الحياتية المتمثلة في (التواصل والتفاوض والتقمص العاطفي والتعاون والعمل العاطفي وصنع القرار وحل المشكلات، وإدارة المشكلات وإدارة المشاعر والتعامل مع الضغوط والسيطرة عليها) في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي وكذلك الطلاب القدامى الدارسين بالسنة الرابعة بالمرحلة الجامعية، حيث قام الباحث بتصميم أداة الدراسة المتمثلة في استبانة تم تطبيقها على عينة طلابية قوامها (٧٩٧) طالبا وطالبة وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضاً واضحاً في امتلاك طلاب الصف الأول الجامعي للمهارات الحياتية المذكورة وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى ضعف البرامج التعليمية المقدمة للطلاب في التعليم قبل الجامعي، وعدم قدرتها على تنمية المهارات الحياتية التي تساعد المتعلمين على الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة.

ودراسة صفاء محمد (٢٠١٤) التي استهدفت التعرف على أثر استخدام استراتيجيات التعليم المتميز في تدريس التاريخ على تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب الصف الثاني الثانوي، وقامت الباحثة باعداد أدوات الدراسة المتمثلة في اختبار مهارات التفكير، وبطاقة ملاحظة مهارات التواصل الشفوي والعمل الجماعي للوعي تم تطبيقه على عينة طلابية قوامها (٣٦) طالبة من طالبات الصف الثاني الثانوي ، وأشارت نتائج الدراسة الى الأثر الفعال لاستخدام استراتيجيات التعليم المتميز في تدريس التاريخ على تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي .

ودراسة هبة محمد (٢٠١٥) التي هدفت التعرف على فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على الاقتصاد المعرفي لتنمية المهارات الأدائية لمعلمي الدراسات الاجتماعية ومهارات توليد المعلومات لدى تلاميذهم، وقامت الباحثة باعداد قائمة بالمهارات الأدائية اللازمة للاقتصاد المعرفي، وقائمة بمهارات توليد المعلومات، ثم بناء برنامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية، وبطاقة ملاحظة لأداء المعلمين واختبار مهارات توليد المعلومات للتلاميذ، وتكونت عينة الدراسة من ٢٠ معلماً من محافظة القاهرة ، و ١٠٠ تلميذ من تلاميذهم. وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسطي درجات المعلمين والتلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي في كل من بطاقة الملاحظة واختبار مهارات توليد المعلومات لصالح القياس البعدي. وأوصت الدراسة باعداد برامج إعداد المعلمين في

ضوء الاقتصاد المعرفى لتنمية المهارات التخصصية والاجتماعية ، ورفع كفاياتهم فى تخطيط وتنفيذ وتقييم العملية التعليمية.

ودراسة عصام الشاذلى (٢٠١٦) التي استهدفت تطوير منهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية العامة في ضوء متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع المصرى ، حيث قام الباحث باعداد أدوات الدراسة المتمثلة في اختبار تحصيلي ومقياس للوعى تم تطبيقه على عينة طلابية قوامها (٣٧) طالبا وطالبة من طلاب الصف الأول الثانوى وقد أشارت النتائج الى فعالية المنهج المطور، وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة تضمين متطلبات التنمية الشاملة المتمثلة في: المتطلبات الاجتماعية ، الاقتصادية، السياسية، البيئية، الثقافية والتكنولوجية فى مقررات الجغرافية بالمرحلة الثانوية .

كما استهدف دراسة باسم سلام ( ٢٠١٩ ) تعرف تأثير التعلم الخبراتي في الجغرافيا على تنمية عمق المعرفة الجغرافية والدافعية العقلية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وتوصلت نتائج البحث إلى أن هناك تأثير للتعلم الخبراتي في الجغرافيا على تنمية عمق المعرفة الجغرافية والدافعية العقلية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وفي ضوء ذلك وضعت مجموعة من التوصيات والبحوث المقترحة.

ودراسة مروان حسنى (٢٠٢٠) هدفت إلى تعرف فاعلية برنامج قائم على تطبيقات الواقع المعزز في تنمية مهارات إدارة المعرفة والتفكير البصري لدى طلاب المرحلة الثانوية في مادة الجغرافيا وتكونت أدوات البحث من اختبار مهارات إدارة المعرفة، واختبار التفكير البصري، وتمثلت عينة البحث (٦٠) طالبا/ طالبة مقسمة الي مجموعتين الأولى تجريبية والبالغ عددها من(٣٠) طالبا والثانية ضابطة والبالغ عددها(٣٠) طالبا، وتوصلت نتائج البحث الي فعالية البرنامج القائم على تطبيقات الواقع المعزز فاعلية لا تقل عن (٠.٠٦) لماك جوجيان في تنمية مهارات إدارة المعرفة الجغرافية ومهارات التفكير البصري لدى طلاب المجموعة التجريبية.

من خلال ما سبق وفي ضوء الفهم السابق لنتائج وتوصيات الدراسات السابقة، يمكن القول بأن مراعاة المناهج لتوظيف المعارف مستخدمين للوسائل التكنولوجية المختلفة بهدف إنتاج أفكار ومنتجات اقتصادية يتوافر فيها عنصر الإبداع بما يدعم تواصلهم الحياتي ويرفع من قيمة وشأن أوطانهم ومجتمعاتهم التي ينتمون إليها؛ قد يسهم بشكل فعال في

إعدادهم للتفاعل المثمر في عصر اقتصاد المعرفة؛ بالتالي تظهر الحاجة لتقديم مزيد من الاهتمام بتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (المعرفية، الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، الوطنية، الحياتية) ؛ وهذا هو موضوع البحث الحالي.

### الفرق بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة :

وبعد الاطلاع على مجموعة من الأدبيات والدراسات التربوية منها: (Westeren, Hanas A( 2008, K.(2012, 10-20 ، (أحمد عارف، ٢٠١٣، ١٢-١٤)، (جمال داود (٢٠٠٩، ١٠-١٥) أمكن للباحثة تصميم الجدول التالي للمقارنة بين خصائص اقتصاد المعرفة وبين الاقتصاد التقليدي فيما يلي:

#### جدول (٢)

#### مقارنة بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة بصفة عامة

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
١- الاستثمار يكون في رأس المال المادي.	١- الاستثمار يكون في رأس المال المعرفي.
٢- اقتصاد ندرة، حيث تنضب السلع المادية بكثرة استعمالها.	٢- اقتصاد وفرة، حيث تزداد المعارف والمعلومات بكثرة تداولها واستخدامها.
٣- يعتمد على استخدام الأيدي العاملة ذات القدرة البدنية أكثر من القدرات الذهنية المرتفعة.	٣- يعتمد على امتلاك الفرد لمهارات وقدرات عقلية، فيمكن لمعاق بدنيا القيام بأعمال كمبيوترية وفكرية.
٤- الميكنة والآلة هي المحرك للقوة الاقتصادية التقليدية.	٤- المعلومات والمعارف وطريقة تداولها هي المحرك للقوة الاقتصادية المعرفية.
٥- الاستمرار في أداء المهنة مرتبط بصحة الفرد البدنية.	١- التعليم والتدريب المستمر شرط أساسي من شروط الاستمرار في المهنة
٦- توجد فواصل بين الأنواع المختلفة المكونة له.	٢- يتميز بمرورته الفائقة وقدرته العالية على التجدد والتواصل والتداخل.
٧- يرتبط ويتأثر بعامل الزمان والمكان	٣- لا توجد موانع زمانية أو مكانية
٨- لا يشترط الإبداع، فزراعة وإنتاج القمح مثلاً تقليدية منذ عقود طويلة.	٤- دأب البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة والعقول الخلاقة.

بعد هذا العرض لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يتضح أنه يمكن تطوير مناهج

الدراسات الاجتماعية في ضوءه وهو ما سوف نوضحه في المحور التالي.

## المحور الثاني: تطوير مناهج في الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة: مفهوم تطوير المنهج:

يشير كل من شوقي حساني ( ٢٠٠٩، ٨٤)، وفادية ديمتري (٢٠٢٠، ٣٩) إلى أن تطوير المنهج يقصد به تحسين المنهج الموجود بالفعل من خلال الإضافة أو الاستبدال أو الحذف، وكي تتم عملية تطوير المنهج لا بد من تقويمه أولاً، بهدف تحديد نقاط الضعف والقصور في المنهج المراد تطويره والقيام بدراسات علمية مستفيضة لمحاولة التخلص من أوجه الضعف، وتلافي القصور على أساس علمي، والأخذ بالاتجاهات العالمية في عملية التطوير.

وهناك مجموعة من السمات العامة للمناهج المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة كما أشار إليها خالد عبد الله (٢٠٠٥، ١٩٥-١٩٦) منها:

- التركيز على بناء الشخصية أكثر من استيعاب المعلومات وحفظها.
- المناخ التعليمي الحر القائم على التعاون بين المعلم والمتعلم، والانتقال السريع للمعارف، وامتلاك المهارات التي تمكن من تنفيذ مشروعات مصغرة.
- تعلم كيفية التعلم، ودمج مهارات التفكير في البرامج التعليمية.
- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ بيئات تعليمية إلكترونية.
- إعطاء قدر من الحرية للمعلمين في مهنتهم، وتذليل الصعوبات للتلاميذ قدر الإمكان والاهتمام بالتعلم التعاوني.

ومن خلال العرض السابق للفروق بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة تتضح مبررات التوجه نحو اقتصاد المعرفة والتي سيتم توضيحها فيما بعد.

أهمية ومبررات التوجه نحو تطوير المناهج في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة:

من خلال الاطلاع والفحص للعديد من الدراسات مثل دراسة كل من: (Oecd, 2001, 106)، (تقرير التنمية الإنسانية العربي، ٢٠٠٤، ١٣٩)، (Cunningham, 2006, 593)، (P. & Cunningham, M., 2006, 593)، (عبد الله زاهي، ٢٠٠٨، ٩٤-٩٥)، (تقرير المعرفة العربي، ٢٠٠٩، ٩١-١٠٤)، (على حسن، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩) يمكن تحديد مبررات التوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما يلي:

١. إدراك الدول النامية المتزايد لأهمية التعليم ودوره المتميز في تحقيق التنمية بكافة أشكالها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
٢. زيادة نفقات التعليم في الفترة الأخيرة مما دعا الاقتصاديين إلى البحث عن مدى الجدوى الاقتصادية لتلك النفقات على المجتمع.
٣. ضعف امتلاك المتعلمين في العالم العربي لمهارات التعلم الذاتي والنقد والتحليل والإبداع وكلها تمثل أساسيات لا غنى عنها لاكتساب المعرفة وإنتاجها.
٤. جمود المناهج المقدمة للمتعلمين في مراحل التعليم الأساسي وعدم تلبيتها لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وغلبة الجانب النظري في المناهج على الجانب التطبيقي اهتمام المناهج بالجوانب التحصيلية.
٥. الرغبة في جعل المؤسسات التعليمية وحدات لإنتاج وتوليد المعرفة والاستفادة منها بصورة اقتصادية.
٦. أهمية تمكين المتعلمين من القيام بعمليات التعلم الذاتي مدى الحياه من خلال تعويدهم على القيام بعمليات بحثية استقصائية.
٧. رغبة المجتمع في الاعتماد على التكنولوجيا في التوصل للمعارف والمعلومات المختلفة.

خصائص المناهج المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

هناك سمات للعناصر المكونة للمناهج التي تم إعدادها في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة تختلف عن سمات العناصر المكونة للمناهج التقليدية تم تحديده بعد فحص وتحليل العديد من الدراسات السابقة (أحمد الثوابية وآخرون، ٣٠، ٢٠٠٤-٥٠)، (Griffiths, T.& Guile, D., 2004, 10-15)، (مصطفى الرابي، ٢٠٠٩، ٢١)، (Miller; White-Smith & Calfee, 2010) (مهند مصطفى و أحمد الكيلاني، ٢٠١١، ٦٨٥)، (محمد إبراهيم، ٢٠١١، ٧٥٩)، (Diane. et al., 2015, 260-266) كما يلي:

• الأهداف : تتميز بأنها تشجع المتعلمين على:

- ١- استخدام مصادر وطرق الحصول على المعارف المختلفة المتاحة باستخدام المصادر التكنولوجية باختلاف أنواعها.
- ٢- الاستفادة الاقتصادية من المعارف المختلفة بشتى الطرق الممكنة.

- ٣- التعاون مع زملائهم والانفتاح المجتمعي الإيجابي.
- ٤- خدمة أوطانهم وقومياتهم التي ينتمون إليها، من خلال تنمية الجوانب الوجدانية المتعلقة بحب الوطن لديهم والانتماء له.
- ٥- امتلاك الأدوات التي تمكنهم من التفاعل الحياتي اليومي الناجح، سواء في قاعة الفصل أو خارج قاعة الفصل.
- ٦- الابتكار والإبداع، وتنمية مهارات التفكير العليا.

● الأنشطة واستراتيجيات التدريس:

- تتضمن مهام تساعد المتعلمين على الحصول على المعارف ويرتبط تنفيذها بالجانب التكنولوجي من خلال مجموعات تعليمية تعاونية وامتلاك المتعلمين للمهارات الحياتية المختلفة.
- تتضمن مهام تنمي لدى المتعلمين الجوانب الوجدانية المتعلقة بالرغبة في خدمة الوطن والقومية التي ينتمون إليها.
- استخدام استراتيجيات متنوعة معتمدة بدرجة كبيرة على التعلم الذاتي بحيث يتناسب كل أسلوب مع المتطلب الذي ينميه مثل: استراتيجية KWI لتلبية المتطلبات المعرفية، أسلوب التعلم القائم على تنفيذ المشاريع المختلفة لتلبية المتطلبات الاقتصادية، واستراتيجية التعلم التعاوني لتلبية المتطلبات الاجتماعية. أسلوب التعلم القائم على استخدام الوسائل التكنولوجية وشبكات التواصل الاجتماعي لتلبية المتطلبات التكنولوجية واستراتيجية لعب الدور لتلبية المتطلبات الوطنية.

● المحتوى:

- تضمنه لمعارف غيرمكتملة وقابلة للتوظيف تتطلب قيام الطالب بالبحث عنها واستكمالها.
- يشير لبعض المصادر التكنولوجية التي يمكن الرجوع إليها بهدف تدعيم وتضمين فقرات مثيرة تبعث الرغبة لدى المتعلمين نحو استكمالها.
- يساعد المتعلمين على توظيف المعارف المقدمة من خلاله وتكوين مجموعات هادفة لخدمة المجتمع والبيئة.



- يتضمن فقرات تنمي لدى المتعلمين الجوانب الوجدانية المتعلقة بالجوانب الوطنية والقومية، بالتالي تدعم الهوية الوطنية، وتشجع المتعلمين على القيام بعمليات حياتية والمتعلمين على التفاعل الناجح.

#### ● أساليب التقويم:

- تتضمن أدوات لقياس مدى امتلاك المتعلمين للجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية، ومهارات تنفيذ المشاريع الاقتصادية ومهارات التواصل والجوانب المتعلقة بالهوية الوطنية والقومية والمهارات الحياتية.
- تتطلب في تنفيذها وقياسها الاستعانة بالجانب التكنولوجي.

#### دور المعلم:

- فهم رؤية تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة وتحمل مسؤولية تحقيقها.
- الممارسة الممتعة للتعليم والتفكير بطرق وأساليب متنوعة لتدريس الموضوعات المختلفة ولتقويم تعلم المتعلمين.
- التعاون مع الزملاء وتبادل الخبرات فيما بينهم.
- البحث عن مصادر تعليمية متنوعة والحرص على التطور المهني.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تعلم المتعلمين.
- تعزيز العلاقة مع أولياء الأمور والمجتمع لتعزيز تعلم المتعلمين.

#### دور المتعلم:

- إظهار الالتزام بالتعلم مدى الحياة، والبحث والتقصي الدائم عن معاني الخبرات الجديدة والوصول للمعلومات من مصادر متعددة.
  - الابتكار وتحمل المسؤولية والثقة بالنفس.
  - استخدام وسائط مختلفة لرصد المعلومات وإنتاج الأفكار.
- أنظمة ومشروعات تعليمية نجحت في تطوير مناهجها التعليمية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة: وفيما يلي تجارب عالمية ناجحة في تلبية أنظمتها التعليمية من خلال المناهج التعليمية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

**أولاً: التجربة الكندية:** (Norris, R., 2000,35-40) قدم المجلس الاستشاري المعلوماتي بدولة كندا (IHAC) (وهذا المصطلح يعد اختصار International Humanitarian Academy Of Canada) في سبتمبر عام (١٩٩٥) استراتيجية هادفة لتطوير المناهج التعليمية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وركزت على تنمية مجموعة من المتطلبات منها:

- المتطلبات الوطنية، ونجحت في تحقيقها من خلال تدعيم المناهج بالجوانب الوجدانية المتعلقة بالهوية والوطنية.
- متطلبات البحث والاستقصاء، من خلال إثراء المناهج بالأنشطة البحثية الاستقصائية التي استثارت تفكير المتعلمين وربطتها بالبيئة الكندية.
- المتطلبات التكنولوجية، لربط المناهج التعليمية التي يتم تدريسها بالمدارس الحكومية بشبكة المعلومات الدولية.
- المتطلبات الحياتية، من خلال تدعيم امتلاك المتعلمين للمهارات الحياتية التي تمكنهم من التفاعل الحياتي المستقبلي الناجح.

**ثانياً: التجربة النيوزلندية** (Teo, Y., 2004, 13): حيث قامت وزارة التربية والتعليم النيوزلندية بتدعيم المناهج عن طريق: إدراج أنشطة استقصائية هادفة لحل مشكلات بعينها بهدف تنمية مهارات حل المشكلات، وتوفير معامل مجهزة على أعلى مستوى، مدعمة بمقاعد دائرية تسمح بالتفاعل الجماعي، وربط المعامل وحجرات الدراسة بشبكات التواصل الاجتماعي وتدريس مجموعة من الحصص عبر الويب.

**ثالثاً: التجربة الأردنية** (وزارة التربية والتعليم الأردنية، ٢٠١٦، ١): تبنت المملكة الأردنية الهاشمية مشروعاً قومياً أطلقت عليه (ERFKE) مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة، حيث انبثق عن منتدى التعليم في الأردن المستقبل عام (٢٠٠٢) وانقسم لمرحلتين، المرحلة الأولى بدأت عام (٢٠٠٣) وانتهت عام (٢٠٠٩) بينما بدأت المرحلة الثانية عام (٢٠٠٩) وانتهت عام (٢٠١٥).

ولقد هدف المشروع في مجمله إلى إكساب الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم قبل الجامعي في الأردن لمستويات مهارية عالية تمكنهم من المشاركة في اقتصاد المعرفة، من خلال تطوير المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم بما يحقق متطلبات التوجه نحو اقتصاد

المعرفة، ولقد تحقق هذا الأمر بصورة مقبولة نوعاً ما، وإحداث تغيير في الطرق التدريسية للمعلمين داخل قاعة الصف، ولم يتحقق هذا الأمر بالصورة المقبولة، والاهتمام ببناء قدرات المعلمين وتدعيمها بما يلبي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإشراك المعلمين وأولياء الأمور في إعداد وتطوير المناهج التعليمية.

### المرحلة الإعدادية المهنية:

#### مفهوم التعليم المهني:

إن التغيرات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر، جعلت السباق بين الدول لتعليم أفضل يتم توظيفه في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تصميم المناهج الدراسية بالمشاركة الفاعلة والواسعة من قبل فئات المجتمع المختلفة حتى ترتبط المناهج بواقع الخبرات التي تحيط بالمتعلم، وعلى ضوء ما تقدم، فكان لزاماً حصول المتعلم على المهارات والمعلومات والاتجاهات، وتزويده بها وتطويرها لديه، بحيث تؤدي إلى تغيير في سلوكه وأدائه، ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو مجموعة من الأعمال بشكل مناسب، وهذا جوهر ما يعرف بالتعليم المهني.

وقد عرف مجلس الكونجرس الأمريكي التعليم المهني بأنه: مجموعة البرامج التربوية المنظمة، ذات الارتباط المباشر بإعداد الأفراد لعمل مأجور أو غير مأجور أو لمزيد من الإعداد لمهنة ما (أحمد جميل، ٢٠٠٩، ٢٠).

وتعرفه صفاء ماجد عبدالكريم (٢٠٠٦، ٦) بأنه: الحصول على الخبرات العلمية والعملية في المجالات المهنية والحرف المختلفة وهذا النوع من التعليم أفضل لمن يرغب بالعمل سريعاً والدراسة لفترة قصيرة، وغالباً ما يشترط اجتياز المرحلة الإعدادية المهنية فقط. وكذلك تعرف مناهج المرحلة الإعدادية المهنية (المناهج المهني) بأنها: "جميع الخبرات التي توفرها المواد الدراسية والتي تغطي المجالات التطبيقية المختلفة (زراعية - صناعية - معلوماتية - صحية - فندقية... وغيرها) وذلك بغية اكساب المتعلمين معلومات ومهارات تطبيقية تفيدهم في حياتهم اليومية وتكون لديهم بعض القيم والاتجاهات الإيجابية نحو المهن بهدف مساعدة المتعلم كي ينمو سويًا ويحقق ناتج التعلم إلى أقصى ما تمكنه استعداداته وقدراته". (أحمد عيسى، ٢٠١٢، ٦٨-٦٩).

التعليم الإعدادي المهني يهتم بالجوانب الآتية: تأكيد التربية الدينية، والوطنية، والسلوكية. تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل. التنوع بين المجالات العملية والمهنية. ربط التعليم بحياة التلاميذ والبيئة. (فوزية محمود ( ٢٠١٠، ١٠٨)، أماني على، وأمل معوض (٢٠١٧، ٢١٥).

مما سبق يتضح أن التعليم المهني هو تعليم وتدريب موجه يتضمن مجموعة من البرامج الدراسية من أجل اعداد الفرد ودخوله في مهنة من المهن ، فهو مجموعة من الخطوات التمهيدية لتأهيل الطالب ليتعايش مع مدرسته و مجتمعه بطريقة سليمة وأكثر فاعلية، لذلك فإن أي تصميم لمراحل التعليم المهني يستدعي وجود تصور واضح لمستويات العمل في المجال المهني، وتشتمل كل مهنة على مجموعات كبيرة من المهارات والواجبات تؤدي من قبل اشخاص متفاوتين في القدرة الأدائية، وبهذا فقد هدفت التربية المهنية الى تهيئة الطالب ليكون قادرا على استيعاب الأدوار التي سيمارسها في حياته وبالتالي فهي مقصودة لتسهيل مهمة الطالب في الاختيار المدروس والمبرر بمهنة المستقبل.

أما عن فئات التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الإعدادية المهنية وخصائصهم: تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية هم التلاميذ الذين تخلفوا في مدارس التعليم الأساسي لذا فإنهم يلتحقون بالمدارس المهنية ونطلق عليهم المتأخرون دراسياً . والتلميذ المتأخر دراسياً هو التلميذ الذي لديه قدرات ضعيفة على متابعة المقرر العادي في المدارس العامة، لذا فهو يحتاج إلى جهود تربوية خاصة، حيث يكون تحصيله في المدارس العادية أقل من المتوسط .

وقد أشارت أرزاق محمد (٢٠١٨، ١٤٩ - ١٥٠) أن تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية يصنفوا من فئة المتأخرون دراسياً وتضم من يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية أو التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول والثاني الإعدادي نتيجة انخفاض مستوى تحصيلهم للمحتوى العلمي بالمواد الدراسية المقررة؛ لذلك فإن خصائص تلاميذ مدارس الإعدادية المهنية هي نفس خصائص المتأخرين دراسياً.

وهناك مجموعة من الخصائص الجسمية ، والعقلية، والانفعالية المميزة لتلاميذ الإعدادية المهنية كما أشار إليها كل من: عبدالرحمن سيد (٢٠٠١، ١٣٧ : ١٤١)، فوزية محمود ( ٢٠١٠، ١٢٢ - ١٢٤)، وأماني رجب، وأمل معوض (٢٠١٧، ٢١٨ - ٢١٩)

محمد نجيب ( ٢٠١٨ ، ٤٥ - ٥٥ ) ، وأماني محمد ( ٢٠١٩ ، ٧٦ - ٧٧ ) ويمكن إيجاز خصائصهم فيما يلي:

- انخفاض نسبة الذكاء عن المتوسط حيث تتراوح ما بين ٧٠ - ٩٠ درجة.
- ضعف الصحة العامة واضطرابات في الكلام.
- ضعف بعض القدرات الخاصة كالقدرة اللغوية القدرة على التفكير، والتصور، والتخيل، وعدم القدرة على التركيز لفترات طويلة.
- ضعف القدرة على الفهم والاستيعاب وإدراك العلاقات بين الأشياء والتمييز بينها بسهولة.
- فقدان أو ضعف الثقة بالنفس نتيجة الشعور باليأس والإحباط، والأناية والاعتماد على الغير وعدم تحمل المسؤولية.
- عدم الولاء للمجموعة في الفصل أو المدرسة.
- قلة الاهتمام بالدراسة وكثرة الغياب والهروب من الحصص ومن المدرسة.
- أقل تكيفاً مع أقرانه الذين هم في نفس مستوى عمره، ويفتقر إلى الدافعية للتعلم والطموح.
- وتعتبر هذه الخصائص من الأسباب القوية التي تؤدي إلى التقليل من قدرة التلميذ على بذل المجهود اللازم للتحصيل، وهذه السمات تحرم التلميذ من المشاركة الإيجابية الفعالة في الفصل الدراسي لأن الخصائص التي سبق ذكرها تنعكس آثارها بصورة واضحة على العلاقات الاجتماعية.

ومن خلال عرض الباحثة لخصائص هؤلاء التلاميذ يتضح عدم قدرتهم على التحصيل الدراسي ولكن على الجانب الآخر نجد أن لديهم طاقات وقدرات أخرى ليست في المجال العلمي قد تكون في المجال العملي أكثر من العلمي ومن الممكن استغلالها في الأعمال اليدوية التي يستطيع هؤلاء التلاميذ أن يحققوا إنجازاً فيها وفي نفس الوقت تدر لهم دخلاً يكون حافزاً ودافعاً لهم للتفوق في هذا المجال، ويجعلهم يشعرون بقيمة ما يمارسونه، وأنهم قادرون على إنجاز المهام المطلوبة منهم مما يعطي لهم ثقة بالنفس وبالتالي يكتسبون الخبرات والمهارات اللازمة في كل مرحلة من مراحل الدراسة.

**خصائص التعليم المهني وأهداف تدريسه :**

تلاميذ المدرسة الإعدادية المهنية هم تلاميذ عاديين حركياً وحسياً وعقلياً، إلا أنهم يعانون من صعوبة في القراءة والهجاء والفهم الصحيح مما يؤدي إلى وجود مشكلات لديهم تؤثر في تعلمهم للمفاهيم العامة والمفاهيم العلمية على وجه الخصوص، ومن ثم ينخفض مستوى تحصيلهم الدراسي (سنية محمد ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٥)، و(فوزية محمود ، ٢٠١٠ ، ١١٧).

وبناءً على ذلك فإنه يجب أن نهتم بتلاميذ المدارس الإعدادية المهنية وحمائيتهم من الإحباطات الناشئة عن الفشل الدراسي، ومن اتجاهات المجتمع السلبية نحوهم مما يجعلهم يلفظون المجتمع الذي رفضهم بالاعتداء أو بالانسحاب أو بالانطواء، كما أن الاهتمام بهم يعكس تكافؤ الفرص بين التلاميذ ويشكل جانباً ايجابياً حيث يوجه طاقة بشرية لفئة كبيرة من التلاميذ نحو الإنتاج والفاعلية الاجتماعية وإكسابهم القدرة على التنبؤ والتفكير بإيجابية في كافة المواقف والمشكلات مما يجعلهم قادرين على التفاعل الناجح مع خبرات الحياة اليومية. (عزة سعد، ٢٠٠ ، ٦٥)، (أرزاق محمد ، ٢٠١٨ ، ١٥١).

ولقد حددت المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٩/١ فئات التلاميذ الذين يلتحقون بالمدرسة الإعدادية المهنية على النحو التالي (سامح جميل، أحمد شحاته، ٢٠٠١ ، ٢٣٦ - ٢٣٧)، (فكري محمد ، ٢٠٠٢ ، ٦٦) ، (محمد جودة ، ٢٠٠٠ ، ١٧):

- ١- التلاميذ الذين يريدون رغبتهم في الالتحاق بها بعد اجتياز الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي.
- ٢- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتالين بالصف الأول والثاني الإعدادي لعدم ميولهم للمواد الثقافية مع ميولهم للمواد العملية.
- ٣- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضاء أكثر من سبعة أعوام بالحلقة الابتدائية لعدم ميولهم للمواد الثقافية وميولهم للمواد العملية.
- ٤- الطلاب الحاصلون على شهادة محو الأمية في ظل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ والناجحون في امتحان المعادلة في منهج الصف الخامس الابتدائي وهذه الفئة أضافها القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٩.

ومما سبق يتضح أن التعليم المهني كتعليم مستمر في إطار المفهوم الأشمل للتعليم مدى الحياة تكون أهدافه كما يلي:

- إتاحة الفرصة لتحديث المعارف والمهارات والقدرات العملية.
- تمكين الفرد من التكيف مع التغيير التقني في مهنته، أو التحاق بمهنة أخرى إذا أدى هذا التغيير إلى انقراض مهنته.
- التعليم المهني والفني لا يقتصر على تنمية المعارف في مجال معين، وإنما يهتم بمساعدة التلاميذ على تنمية قدر متسع من المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والقيم.
- استجابة التعليم المهني للمتغيرات التكنولوجية في المجتمع خاصة بعد الثورة الصناعية ودخول المفاهيم التكنولوجية في حياتنا اليومية.
- ويجب أن يتضمن كتعليم مستمر ويجب ربط الانتقال إلى مستويات مهنية أعلى بقدرات الفرد واستعداداته وليس بنوع تعليمه كما هو الحال في نظمنا التعليمية الآن.
- تساعد الفرد على تحقيق طاقاته وإعداده للعمل النافع اجتماعيًا، وتولي الاهتمام للحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وفي هذا السياق يشير خالد محمد (٢٠٠٢: ٧٦) بأن التعليم الإعدادي المهني يهدف إلى إعداد التلاميذ للدخول في سوق العمل عن طريق تنمية قدراتهم ومهاراتهم في وظائف معينة من خلال البرامج المرتبطة بالتدريب، فهو لا يشترك أهدافه من فراغ بل أنه يخدم المجتمع الذي يعيش فيه، ويشترك مفاهيمه من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسود هذا المجتمع، فهو أحد وظائف المجتمع، وأكثرها خطورة، فهو أدواته في تنمية النشء وإعداده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته، حيث يؤثر بفعالية في مستوى هذه التنمية، ويلعب دورا حاسما في قدرتها على تحقيق أهداف المجتمع.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن أهداف التعليم الإعدادي المهني تعد نقطة الانطلاق نحو تطوير هذا التعليم وتغيير أوضاعه الحالية من أجل التطلع إلى تعليم مهني أفضل.

إن التعليم المهني لا يمكن فصله عن النظام التعليمي في شكله الكبير، فالتعليم المهني النوع من التعليم الذي يجعل فردًا ما قابلا للعمل في مجموعة من المهن بطريقة أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية، وبعد استقرار الباحثة للعديد من الأدبيات والدراسات التي أهتمت بخصائص

التعليم المهني وأهداف تدريسه (منذر المصري، ٢٠١٠، ٣٦)، (محمد جودة، ٢٠٠٠، ١٦)، (أحمد جميل، ٢٠٠٩، ٢٢) يتضح للباحثة أن مناهج التعليم المهني تركز على المنتج أو المخرجات، ولا يقاس المنهج بالتحصيل الأكاديمي فقط، وقد أمكن للباحثة تحديد أهداف التعليم المهني في النقاط التالية :

١. تعريف الطلبة بوظيفة المعلومات والمعارف التي يدرسونها و كيفية استخدامها.
  ٢. إكسابهم بعض المهارات العملية والتطبيقية التي تمكنهم من حل مشكلاتهم اليومية.
  ٣. زيادة الارتباط بين المدرسة والبيئة، وتعريف الطلبة ببيئتهم وما يتوافر فيها من مصادر طبيعية واستغلالها بشكل يخدم الاقتصاد الوطني .
  ٤. تنمية ميول الطلبة وقدراتهم العملية ومهارتهم اليدوية للإعداد المهني بعد التخرج من المدرسة وتهيئتهم للالتحاق بالعمل.
  ٥. تعريف الطلبة بمجالات العمل وأنواع المهن والخدمات المتوافرة وتحديد ميولهم واتجاهاتهم المهنية في المستقبل.
  ٦. تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج، وحب العمل اليدوي لدى الطلبة.
  ٧. تمكين الطلبة من ممارسة هوياتهم العملية والمهنية النافعة وتطويرها داخل المدرسة وخارجها.
  ٨. توثيق الارتباط بالبيئة من خلال المناهج بما يتفق مع ظروف البيئة المحلية ومتطلبات التنمية.
  ٩. تنمية قدرات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من المعارف والمهارات العملية والمهنية والقيم والاتجاهات الإيجابية وأعدادهم للمشاركة في مجالات الإنتاج أو مواصلة الدراسة في المدارس الثانوية المهنية .
- ومما سبق تستنتج الباحثة أن التعليم المهني يهدف إلى تفاعل الشخص مع خبرات تعليمية تتلاءم مع قدراته وميوله واستعداداته العقلية والفكرية مما يساعد على بناء وتطوير خصائص وقدرات ومهارات ذهنية وأدائية واتجاهات إيجابية .
- وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية (٢٠٠٤، ٢٧)، وسامح جميل، أحمد شحاته (٢٠٠١، ٢٣٦)، ونهى أمين (٢٠١٧، ٨١:٨٤)، أماني رجب، أمل عوض (٢٠١٧، ٢٠١٩-٢٢٠) أن التعليم المهني لا بد أن يبنى على مجموعة من الأسس منها:



١. التعليم المهني جزء لا يتجزأ من مفهوم التعليم مدى الحياة، وأن تصميم نظم التعليم المهني باعتبارها تجارب حياتية انتمايية لها جوانبها الثقافية والبيئية إضافة إلى أبعادها الاقتصادية.
  ٢. التعليم المهني تعليم مفتوح وموجه نحو الدارس، ويجب أن يزود التلميذ بالمعارف والمهارات اللازمة لأعمال محددة.
  ٣. يجب أن يلبي التعليم المهني احتياجاته كتعليم، واحتياجات الدارسين من خلال تطوير المناهج الدراسية وتطبيق أسس التربية الحديثة.
  ٤. يهدف التعليم المهني تزويد الدارس بالمعلومات الأساسية والمرونة التي تهيئ العامل الماهر أن يتكيف بسرعة للطرق الحديثة في العمل وتمكنه من الترقى في المستقبل .
  ٥. الموازنة بين المواد العامة والعلمية ومواد التخصص وعدم زيادة المواد عن الخطة المقررة.
  ٦. احترام العمل اليدوي وأهميته في الإنتاج الحديث.
  ٧. تنظيم التعليم المهني بحيث يتمكن كل شخص من أن يواصل تعليمه حتى تتكامل قدراته، وأن تكون جميع مستويات التعليم المهني لكل إنسان قادر عليها كما يجب أن تتخذ التدابير لتحقيق ذلك.
  ٨. التعليم المهني والفني لا يقتصر على تنمية المعارف في مجال معين، وإنما يهتم بمساعدة التلاميذ على تنمية قدر مستطاع من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم.
- وقد أقر المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في باريس ١٩٧٤ على ما ينبغي أن يكون عليه التعليم التقني والمهني بأنه جزء لا يتجزأ من التعليم العام، ووجهاً من أوجه التربية المستديمة. (الأردن - وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠، ١٨٤)
- وحديثاً طرحت منظمة اليونسكو في تقديرها المعروف باسم (التعليم ذلك الكنز المكنون) تصوراً لما يمكن أن تكون عليه صياغة المناهج في القرن الحادي والعشرين، وترى المنظمة أن تصميم المناهج الدراسية يتم بالمشاركة الفاعلة والواسعة من قبل فئات المجتمع المختلفة حتى يربط المناهج بواقع الخبرات التي تحيط بالمتعلم. (أحمد عيسى ٢٠١٢، ٦٨-٦٩). (فوزية محمود ، ٢٠١٠ ، ١٠٨).

وعلى ضوء ما تقدم، فإن المنهج المهني هو: جميع الخبرات التي توافرها المواد الدراسية والتي تغطي المجالات التطبيقية المختلفة (زراعية - صناعية - معلوماتية - صحية - فندقية ....) وذلك بغية إكساب المتعلمين معلومات تطرد ومهارات تطبيقية تفيدهم في حياتهم اليومية وتكون لديهم بعض القيم والاتجاهات الإيجابية نحو المهن بهدف مساعدة المتعلم كي ينمو سوياً ويحقق ناتج التعلم إلى أقصى ما تمكنه استعداداته وقدراته.

كما أشار تقرير التنمية الانسانية في العالم العربي (٢٠٠٤: ٢٧) إلى أن التعليم المهني لا بد أن يبنى على مجموعة من الأسس منها:

- التعليم المهني جزء لا يتجزأ من مفهوم التعليم مدى الحياة، وينبغي أن تصمم نظم التعليم المهني باعتبارها تجارب حياتية إنمائية لها جوانبها الثقافية والبيئية والاقتصادية.
- التعليم المهني تعليم مفتوح ومرن وموجه نحو الدارس، ويجب أن يزود التلميذ بالمعارف والمهارات اللازمة لأعمال محددة.
- يجب أن يلبي التعليم المهني احتياجاته كتعليم، واحتياجات الدارسين من خلال تطوير المناهج الدراسية وتطبيق أسس التربية الحديثة.

وفي هذا السياق يمكن القول أن التعليم المهني هو جزء من البرنامج الدراسي العام، يهدف إلى تمكين التلاميذ من اكتساب المهارات العملية والمفاهيم المرتبطة بها، في جوانب مهنية متعددة تخدم برامج إعداد التلاميذ ليكونوا مواطنين منتجين، لديهم مجموعة من المهارات تمكنهم من التكيف مع واقع الحياة ومتطلباتها، ليصبحوا على ألفة ودراية بقيم العمل، ولتتمكنوا أيضاً من درج هذه القيم في نظمهم القيمية، ويكونوا قادرين على توظيف هذه القيم في حياتهم الشخصية بطريقة يصبح معها العمل ممكناً ومفيداً وذو معنى، ومقتناً لكل فرد من أفراد المجتمع.

فالتعليم الإعدادي المهني هو أفضل إعداد لمدى واسع من الوظائف والمهن، والتدريب في هذا التعليم يهدف إلى إعداد شخص ما لمهنة موجودة بالفعل، وتصبح النظرية عنصراً ضرورياً لإعداد عامل أفضل لهذه المهنة، حيث أن تعلم مهنة ما يتطلب مستويات أعلى باستمرار في فهم النظريات العلمية والمكونات التكنولوجية الداخلة في هذه المهنة.

كما يوجد أيضاً العديد من الصعوبات التي تواجه تحقيق أهداف المدرسة الإعدادية المهنية مثل الاتجاهات السلبية لدى المعلمين والأسر والتلاميذ إزاء هذا النظام، وعدم مناسبة

المقررات الدراسية لمستوى التلاميذ وقدراتهم، والاعتماد على الطرق التقليدية في أثناء التدريس.

مما سبق يتضح ضرورة ارتباط مناهج الدراسات الاجتماعية بالمدارس الإعدادية المهنية بالتخصصات المهنية التي يدرسها التلميذ، بحيث تدعم الأساس العلمي للمهنة، وتساعد التلميذ على اكتساب المهارة، كما ينبغي أن ترتبط أيضاً في هذه المرحلة باحتياجات التلاميذ الجسمية والنفسية والاجتماعية، وما يحيط به من أشياء وعلاقات وظواهر طبيعية، وأن تحقق له التفاعل المستمر مع المجتمع المحيط به.

#### التعليم الإعدادي المهني وعلاقته بالتوجه نحو متطلبات اقتصاد المعرفة:

يقوم التعليم المهني على توثيق العلاقة بين التعليم والعمل المنتج فالتعليم المهني هو أفضل إعداد لمدى واسع من الوظائف والمهن، ولمزيد من التوضيح فيما يلي توضيح لأهداف التعليم المهني.

#### أهداف التعليم الإعدادي المهني:

إن المدرسة الإعدادية المهنية تهدف إلى إكساب التلاميذ قدرًا من الثقافة المهنية وتزويدهم بالمهارات العملية ذات الصبغة الإنتاجية التي تساعدهم على شق طريقهم في الحياة، أي أنها تهدف في النهاية إلى تكوين مواطن منتج يستطيع أن يسهم في التنمية وهذا الهدف لا يتعارض مع التعليم الأساسي والتي من بينها: (مسلم محمد، محمد أحمد، ١٩٩٩، ١٦٦) (أمانى رجب، أمل معوض، ٢٠١٧، ٢١٧)

- تزويد المتعلمين بالحد الأدنى من مهارات الممارسة العملية.
- بث احترام العمل اليدوي.
- إعداد التلاميذ للدخول في سوق العمل عن طريق تنمية قدراتهم ومهاراتهم في وظائف معينة، فهو لا يشق أهدافه من فراغ بل إنه يخدم المجتمع الذي يعيش فيه ويشق مفاهيمه من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسود هذا المجتمع.
- ومن ذلك نستنتج أن المدرسة الإعدادية المهنية تسهم في إعداد الطلاب لتحمل أعباء الحياة من خلال إعدادهم مهنيًا وعلمياً وإكسابهم المهارات اللازمة بما يتلاءم مع بيئتهم، وبالتالي فإن هذا النوع من التعليم يلعب دوراً في تحقيق أهداف المجتمع، فهو يهدف إلى مجموعة من الأهداف العامة والإجرائية على النحو التالي:

- الأهداف العامة للتعليم المهني: (عزة سعد، ٢٠٠٠، ٢٢)، (خالد محمد، ٢٠٠٢، ٧٦) .
- استكمال مرحلة الإلزام للتلاميذ ذوي القدرات المحدودة والذين استنفذوا مرات الرسوب تجنباً لتسربهم وارتدادهم إلى الأمية.
  - تزويد هؤلاء التلاميذ بالمعلومات والمهارات العملية ذات الصبغة الإنتاجية التي تتناسب مع قدراتهم وتساعدهم على شق طريقهم في الحياة.
  - تعويد النشء احترام العمل وتقدير العاملين فيه.
  - إكساب التلاميذ المهارات والمعارف العلمية والعملية بإحداث التنمية من ناحية، ولمواجهة التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية من ناحية أخرى.
  - إكساب التلميذ مهارات التعلم الذاتي بقصد مواكبة التغيرات السريعة.
  - إعداد الأيدي العاملة الماهرة ذات القدرات المتميزة، وإكسابهم أساساً عريضاً من المعرفة اللازمة لممارسة العمل والتكيف الفعال مع التغيرات الجديدة المتلاحقة في الصناعة والمجتمع.
  - تعريف التلاميذ مجالات العمل المختلفة في بيئتهم حيث تتاح لهم فرصة والكسب.
  - تحقيق النمو المتكامل للتلاميذ في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية معاً.
  - إنماء القيم والاتجاهات الدينية والإنسانية والاجتماعية وإنماء مهارات التلميذ اللغوية، والتعامل مع الغير على المستوى العام أو المستوى المهني.
  - الوعي والفهم بمشكلات البيئة والمجتمع والسعي لحلها بطرق علمية سليمة.
  - ويتضح من الأهداف العامة أنها تسعى لإعداد تلميذ يصبح في المستقبل مواطناً صالحاً منتجاً نافعا لمجتمعه، قادراً على الاعتماد على نفسه، وهذا يتطلب ما يلي:
  - تطوير المناهج وأساليب التعليم بما يواكب التطورات الحديثة المعاصرة.
  - تقديم مناهج علمية تدريبية للتلاميذ، لتمكنهم من الإسهام في مجالات العمل والإنتاج، مع تزويدهم بالقدر الضروري من المعلومات الثقافية.
  - تثقيف التلاميذ وتهينتهم في النواحي المهنية واكتشاف ميولهم واستعداداتهم المهنية.
  - تنمية قدرة التلميذ على اختيار المهنة التي تتناسب مع قدراته في المستقبل.

- إكساب التلميذ القدرة على القيام بمشروعات زراعية أو تجارية صغيرة، وإكسابه مهارات فنية في استخدام الأدوات والأجهزة حتى يتمكن من مزاوله المهنة في مواقع الإنتاج.
- تقديم مناهج علمية تدريبية للتلاميذ، لتمكينهم من الإسهام في مجالات العمل والإنتاج
- غرس الانضباط والطاعة في التلميذ الأمر الذي يساعد على الكسب في العمل والمثابرة فيه.
- تزويد التلاميذ بالمعارف تنمية المهارات الوظيفية من خلال التدريب.
- مما سبق يتضح أن التعليم المهني يساعد على علاج المشكلات في هيكل قوة العمل بالمجتمع، فهو أداة لتماسك المجتمع، حيث يساعد التلاميذ على مواجهه متطلبات الحياة، والإسهام في الأنشطة الإنتاجية داخل المجتمع، وتقوية التكامل الاجتماعي، واتخاذ الديمقراطية أسلوباً للتعامل مع الآخرين، والانفتاح على معطيات العصر الثقافية والتكنولوجية.
- ويمكن من خلال العرض السابق التأكيد على ضرورة التوافق بين طبيعة وخصائص تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية، وخصائص التعليم المهني منها:
  - تركيز مناهج التعليم المهني على المنتج، ولا يقاس المنهج بالتحصيل الأكاديمي فقط.
  - لا يقتصر على تنمية المعارف وإنما يهتم بتنمية المهارات، والاتجاهات، والقيم.
  - الاستجابة للمتغيرات التكنولوجية في المجتمع ودخول المفاهيم التكنولوجية في حياتنا اليومية.
  - وجود توازن بين النظرية والتطبيق والتوازن بين عناصر المنهج والأهداف.
- وعلى الرغم من تلك الأهمية السابقة للتعليم المهني، فقد أكدت نتائج بعض الدراسات عدم ارتباط التعليم المهني باحتياجات البيئة والمجتمع، مثل دراسة أحمد عبداللطيف (٢٠١٢) التي أكدت عدم قيام المناهج والأنشطة المدرسية بالتعليم وخاصة المهني بأدوار فعالة في تزويد التلاميذ بالمعلومات عن البيئة، وتنمية الميول وتعديل الاتجاهات.
- ودراسة محمود يوسف (٢٠١٠) التي استهدفت تقويم موضوعات القراءة لتلاميذ الإعدادية المهنية، والتحقق من مدى توفر المعايير السابقة في محتوى موضوعات القراءة المقررة عليهم، ووضع تصور مقترح لموضوعات القراءة المقررة عليهم في ضوء نتائج تطبيق المعايير، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: أن نسبة الموضوعات المتضمنة للمتطلبات التعليمية بكتب اللغة العربية لتلاميذ الصف الأول والثاني والثالث الإعدادي المهني

ضعيفة إلى حد كبير، إضافة إلى أن الموضوعات التي ارتبطت بالمتطلبات التعليمية للتلاميذ كانت من الناحية الشكلية فقط والاتصال بواقع التلاميذ وتضمينه بالمهن التي يمارسونها كلها جاءت بصورة متدنية وفي ضوء نتائج تحليل المحتوى السابق وجد أنه لا يتوفر فيه المتطلبات التعليمية بالقدر المناسب.

ودراسة باسم شعبان (٢٠١١) التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير منهج الجغرافيا بالصف الأول الثانوي التجاري في ضوء متطلبات التنمية البشرية بمحافظة دمياط، وأوصى الباحث بما يأتي: ضرورة بناء مناهج جغرافيا بالتعليم الفني التجاري في ضوء متطلبات التنمية البشرية في محافظة دمياط، وضرورة أن يكون هناك رؤية لبناء هذا المنهج تتضمن ربط الطالب بمحيط مجتمعه المحلي، وإعداد أدلة إرشادية للمعلمين لتدريس المنهج المقترح، وإعادة النظر في خطة الدراسة الحالية لمنهج الجغرافيا.

بعد اطلاع الباحثة على مجموعة من الأدبيات التربوية التي تناولت أهمية تطوير المنهج في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (Geoffrey, C., 2005, 10-16)، (محمد سيد أبو السعود، ٢٠٠٩، ٢١)، (Abdouli, M. & Hammami, S., 2016, 1872) يمكن لها تلخيص هذه الأهمية كما يلي:

- تشجيع المتعلمين على توجيه الابتكارات العلمية لخدمة أوطانهم ورفع شأنها.
- الارتباط القوي بين التفاعل التكنولوجي البناء وتلبية أهداف المادة.
- إكساب المتعلمين لبعض المهارات الاقتصادية التي تمكنهم من تطوير مجتمعاتهم.
- تعويد المتعلمين على الاستفادة التطبيقية من المعلومات النظرية التي يدرسونها.
- إكساب المتعلمين للمهارات الاجتماعية التي تمكنهم من الاندماج المجتمعي الناجح.
- إمكانية تنويع استراتيجيات التدريس بما يناسب الموقف التعليمي وكذلك الفروق الفردية.
- إمكانية تصميم أساليب تقييم متنوعة من خلال المواد الدراسية بما يتناسب مع طبيعة كل متعلم.

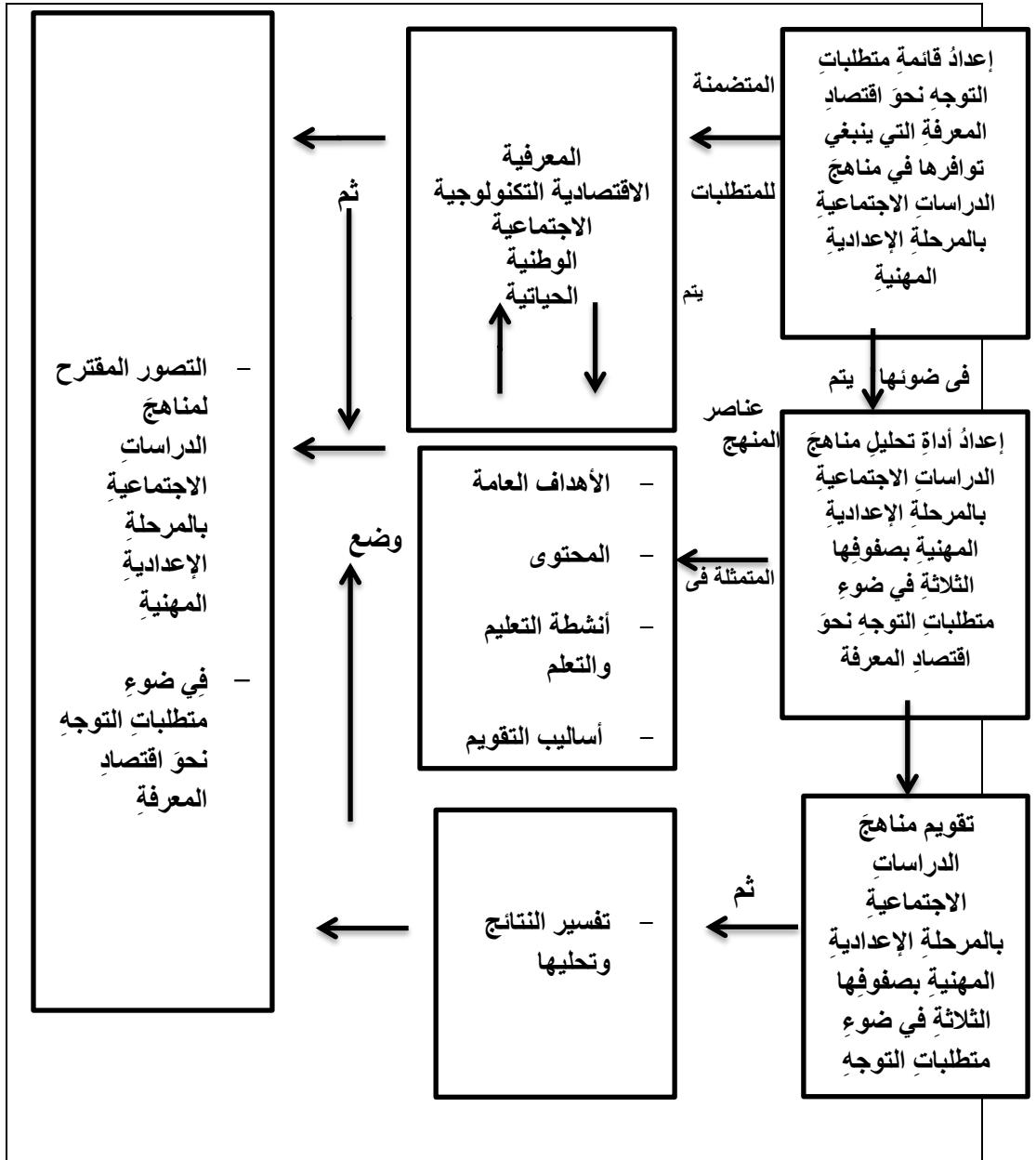
وختاماً إذا نظرنا للتعليم المهني كتعليم مستمر نجد أنه يسعى إلى إكساب التلاميذ المهارات العملية والعلمية لإحداث التنمية من ناحية، ولمواجهة التغيرات الاقتصادية من ناحية أخرى، وإكسابهم التمسك بالمعايير الأخلاقية المرغوب فيها من قبل المجتمع والتي تسهم بالضرورة في النهوض بالتنمية الحادثة في هذا المجتمع، ويسعى أيضاً إلى زيادة الوعي،

وتدعيم المهارات الأساسية اللازمة لجميع المهن وغرس قيم احترام العمل والسلوك المناسب (المنضبط) وتنمية القدرة على اختيار المهنة المناسبة وفقاً لاستعدادات الفرد، وهذا يتطلب ضرورة الربط بين التخطيط التعليمي والتخطيط المهني فلا نستطيع في الوقت الحاضر أن نفصل كثيراً بين حاجة المجتمع إلى التخطيط التعليمي وحاجاته إلى التخطيط المهني؛ إذاً يجب أن يرتبط التخطيط المهني بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، ويتم هذا الربط من خلال تعرف ما يريد المجتمع من التعليم، وكيف يحقق التعليم للمجتمع ما يريده؟ وكيف يتكيف التعليم مع مجموعة العوامل الاجتماعية الطارئة أو الدائمة كزيادة السكان والتوزيع العمري لهم، ومدى ثبات أو تغير الأهداف الاجتماعية والقومية ومستوى الدخل الفردي ومعدل التنمية والتكنولوجيا؟.

وكي يحدث ما سبق ويؤتي ثماره في إعداد تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية فإن هذا الأمر يستلزم من واضعي ومخططي مناهج الدراسات الاجتماعية أن يقوموا بتضمينها ضمن أنشطة المنهج وتوعية معلمي الدراسات الاجتماعية على كيفية تدريب التلاميذ عليها، بحيث تكون سلوكياتهم موجهة نحو تحقيق أهداف معينة بصورة جيدة ولعل هذا هو ما تسعى إليه الباحثة في هذا البحث، حيث تم التركيز على المتطلبات اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، من خلال تحليل وتقييم المناهج الحالية للدراسات الاجتماعية (أسلوب تحليل المحتوى لتحديد مدى توفر تلك المتطلبات بمناهج الدراسات الاجتماعية)، ومن ثم وضع تصور مقترح، وهو ما لم يتم التركيز عليه في أية دراسة سابقة - في حدود علم الباحثة - وتم الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يتعلق ببعض المحاور النظرية ومنهج البحث المستخدم، وفي تأصيل بعض المفاهيم في البحث الحالي.

### إجراءات البحث

يهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض الإجراءات التي اتبعتها الباحثة؛ وذلك لوضع التصور المقترح المطور لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، والشكل التالي يوضح ملخصاً للخطوات الإجرائية التي سيتم عرضها تفصيلاً كما بالشكل الآتي:



شكل (١) يوضح ملخصاً للخطوات الاجرائية للبحث



## أولاً: تحديد متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث والذي ينص على: ما متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تم القيام بالإجراءات التالية:

### مصادر اشتقاق قائمة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

تم اشتقاق قائمة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة اللازم توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية من خلال الرجوع إلى المصادر الآتية:

١- مراجعة أهداف مادة الدراسات الاجتماعية في المرحلة الإعدادية المهنية، حيث تستهدف تنمية القدرات، والمهارات المعرفية والعملية، والقيم، والاتجاهات الإيجابية لدى التلاميذ نحو البيئة التي يعيشون فيها، وإدراك النظرة الكلية للأحداث والظواهر البيئية المختلفة، عن طريق التحليل، والربط، والتعليل.

٢- الاطلاع على المراجع والأدبيات العلمية التي تناولت متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

٣- التوصل إلى قائمة بمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة اللازم توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية وقد تضمنت القائمة ستة متطلبات رئيسة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة راعت فيها الباحثة ارتباطها بمحتوى مادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وملاءمتها لطبيعة تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية، وهي المتطلبات: (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية).

٤- تضمين القائمة في صورتها الأولية مجموعة من المؤشرات الفرعية أسفل كل مطلب من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة التي يمكن من خلالها قياس مدى توافرها بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بما تحويه من (أهداف، ومحتوى، وأنشطة، وأساليب تقويم) لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

- ٥- عرض القائمة في صورتها المبدئية على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس عامة، والدراسات الاجتماعية خاصة، وبعض موجهي ومعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وذلك لتعرف آرائهم في:
- مدى مناسبة المتطلبات لمستويات تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية.
  - مدى ارتباط المتطلبات الرئيسية بالمؤشرات الفرعية أسفل كل مطلب من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة
  - إضافة ما يروونه مناسباً من تعديلات وملاحظات.
- وفي ضوء آراء السادة المحكمين (\*\*\*) وما أبدوه من ملحوظات، قامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات، مثل تعديل بعض المؤشرات المتعلقة ببعض المتطلبات؛ لعدم مناسبتها المرحلة العمرية التي يمر بها تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية، وإعادة ترتيب بعض المؤشرات، وحذف بعض المؤشرات الأخرى نظراً للتكرار، وقامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة، وأصبحت القائمة في صورتها النهائية(٤)، والجدول الآتي يوضح المتطلبات وعدد المؤشرات الخاصة بكل مطلب.

## جدول ( ٣ )

توزيع مؤشرات الأداء لكل عنصر من عناصر المنهج على متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

مجموع المؤشرات	عدد المؤشرات لكل عنصر من عناصر المنهج				متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة	
	التقويم	الانشطة	المحتوى	الأهداف		
٦٨	١٧	١٧	١٧	١٧	المتطلبات المعرفية	١
٤٨	١٢	١٢	١٢	١٢	المتطلبات الاقتصادية	٢
٥٢	١٣	١٣	١٣	١٣	المتطلبات التكنولوجية	٣
٦٠	١٥	١٥	١٥	١٥	المتطلبات الاجتماعية	٤
٣٢	٨	٨	٨	٨	المتطلبات الوطنية	٥
٢٠	٥	٥	٥	٥	المتطلبات الحياتية	٦
٢٨٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	الإجمالي	

بعد إعداد القائمة في صورتها النهائية، تم تضمينها في أداة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؛ بهدف الحكم على مدى مناسبة كل مطلب من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة لتلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية، ومدى مناسبة

(\*) ملحق (٢) قائمة بأسماء السادة المحكمين  
(٤) ملحق (٣) متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

المؤشرات التي يتضمنها كل متطلب لتلاميذ هذه المرحلة ، ثم تم تضمينها في أداة تحليل يمكن من خلالها قياس مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بما تحويه من (أهداف، ومحتوى، وأنشطة، وأساليب تقويم) (\*)

**ثانياً: تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:**

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث والذي ينص على: ما مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية (الأهداف / المحتوى/ أنشطة التعليم والتعلم /أساليب تقويم) بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ استخدمت الباحثة أداة التحليل السابق إعدادها بعد تقسيمها إلى (أداة تحليل الأهداف العامة، وأداة تحليل المحتوى، وأداة تحليل أنشطة التعليم والتعلم، وأداة تحليل أساليب التقويم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية)؛ وذلك لتحليل كل عنصر من العناصر السابقة.

وفيما يلي عرض للخطوات المتبعة لإعداد الأداة الرئيسة بعناصرها الفرعية:

#### ١ - تحليل الأهداف العامة: (\*).

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تم استخدام أداة تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ وذلك لتحديد مدى توافر هذه المتطلبات في الأهداف العامة ثم قامت الباحثة بما يلي:

أ. حساب صدق أداة تحليل الأهداف: للتأكد من صدق الأداة ومدى قدرتها على تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين بهدف الحكم على صياغة المؤشرات المرتبطة بكل متطلب ودرجة أهميتها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين وما أبدوه من ملحوظات تم إجراء التعديلات اللازمة.

(\*) ملحق(٤) أداة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

## ب- حساب ثبات تحليل الأهداف:

- ثبات أداة التحليل:

استعانت الباحثة بإحدى الزميلات (\*) في مجال المناهج وطرق تدريس المواد الاجتماعية للقيام بعملية التحليل مع الباحثة، وقد قام كل منهما بصورة مستقلة بتحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، تمهيداً لحساب معامل الاتفاق بين تحليل الباحثة والتحليل الآخر لتحديد ثبات التحليل ثم قامت الباحثة برصد عدد مرات الاتفاق، وعدد مرات عدم الاتفاق، تمهيداً لحساب معامل الثبات لأداة التحليل مستخدمة في ذلك معادلة هولستي التالية:

$$R = \frac{2 C12}{C1 + C2}$$

حيث تمثل:

R : معامل الثبات.

C12 : عدد الفئات المتفق عليها في التحليلين.

C1 + C2 : مجموع عدد الفئات التي حلت في المرتين يبين ذلك:

جدول (٤)

ثبات تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية

معامل الثبات	مدى التوافر			التحليل	عدد المؤشرات	المتطلبات	
	غير متوافر	متوسطة	كبيرة				
%٩٤.١٢	١٠	٣	٤	الباحثة	١٧	المعرفية	١
	٩	٤	٤	الزميل			
%١٠٠	١٠	٢	٠	الباحثة	١٢	الاقتصادية	٢
	١٠	٢	٠	الزميلة			
%٩٢.٣١	١١	١	١	الباحثة	١٣	التكنولوجية	٣
	١٠	٢	١	الزميلة			
%٨٦.٦٧	١١	٣	١	الباحثة	١٥	الاجتماعية	٤
	١٢	١	٢	الزميلة			
%٨٧.٥	٧	١	٠	الباحثة	٨	الوطنية	٥
	٦	٢	٠	الزميلة			
%١٠٠	٤	٠	١	الباحثة	٥	الحياتية	٦
	٤	٠	١	الزميلة			
%٩٧.١٤	٥٣	١٠	٧	الباحثة	٧٠	الإجمالي	
	٥١	١١	٨	الزميلة			

(\*) د/ أميرة عزت محمود عبد العزيز، مدرس المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية كلية التربية- جامعة المنصورة.

بلغ معامل ثبات تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية ما بين (٨٦.٦٧% - ١٠٠%)، وبيجمالي نسبته (٩٧.١٤%)، وبالتالي تتسم أداة تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية بدرجة عالية من الثبات، وبذلك أصبحت في صورتها النهائية.\*

### ت - تطبيق بطاقة تحليل الأهداف:

تم تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وتسجيل النتائج؛ لإعطاء صورة متكاملة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وسيتم عرض نتائج التحليل بصورة تفصيلية ومناقشتها وتفسيرها في الجزء الخاص بتفسير النتائج من الدراسة الحالية.

### ٢ - تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية:

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تم استخدام أداة تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ وذلك لتحديد مدى توافر هذه المتطلبات في محتويات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية حيث قامت الباحثة بالخطوات التالية:

أ. تحديد الهدف من أداة التحليل؛ وهو تعرف مدى تناول محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية من الصف الأول إلى الصف الثالث لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ويُقصد بتحليل المحتوى في هذه الدراسة: مجموعة الإجراءات التي تستخدم لتحليل أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية ومحتواها بالمرحلة الإعدادية المهنية (بصوفها الثلاثة) تحليلاً كمياً وكيفياً في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ بهدف تحديد مدى توافر هذه المتطلبات بها.

ب. تصميم أداة التحليل: في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، تم إعداد أداة التحليل على النحو الآتي: إعداد استمارة خاصة لتحليل محتوى مقررات الدراسات

(\* ملحق (٥) أداة تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في صورتها النهائية.

الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، بهدف جمع البيانات ورصد معدل التكرارات في المواد المراد تحليل محتواها.

والاستمارة عبارة عن جدول يتضمن جزئيين:

- الأول رأسي: يمثل محاور متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- الثاني أفقي: يمثل وحدات السياق "الوحدات بما تشمله من دروس تتضمنها تلك المقررات".

وهذه الاستمارة قُسمت إلى ثلاثة أجزاء تبعاً للصفوف الدراسية الثلاثة بالمرحلة الإعدادية المهنية.

ج. إجراءات التحليل: تم تحليل أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية ومحتواها بالمرحلة الإعدادية المهنية وفقاً للخطوات الآتية:

١- تحديد وحدة التعداد: اتخذ التكرار وحدة التعداد، فعند ظهور فكرة في فقرة ما تشير إلى المتطلبات يعطى تكراراً بوضع علامة (✓) في الخانة المقابلة لها وخانة التكرارات وذلك في جداول خاصة بالاستمارة التي أعدت لتسجيل نتائج التحليل.

٢- تحديد فئات التحليل: التحليل تم في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ لذا فإن محاور المتطلبات وما يندرج تحتها هي فئات تم التحليل في ضوءها.

د. تحديد عينة التحليل: تتمثل عينة التحليل في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في الصفوف (الأول، الثاني، الثالث) الإعدادي، ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ)، كما هو منضمّن بالكتب المقررة في العام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١) (\*)

هـ. تحليل المحتوى، وهي جملة، أو أكثر تعبر عن فكرة، أو عدة أفكار فرعية تندرج تحت الفقرة الأساسية، وقد تم اتخاذ الفقرة كوحدة تحليل بسبب أن الفقرة وحدة تحليل مناسبة لتحليل مناهج الدراسات الاجتماعية، فهي الوحدة الطبيعية لإعطاء المعنى، كما أنها تتناسب وطبيعة الدراسة الحالية.

و. تحديد وحدة السياق: اتخذ الدرس التعليمي كوحدة للسياق، ووحدة السياق هي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه لتعرف وحدات التحليل والجدول التالي يوضح ذلك:

(\*) ملحق (٦) الوحدات والموضوعات المتضمنة بمناهج الدراسات الاجتماعية الحالية من الصف الأول إلى الصف الثالث الإعدادي المهني (٢٠٢٠/٢٠٢١)

## جدول (٥)

عدد موضوعات الدراسات الاجتماعية التي يتضمنها محتوى كل صف من الصفوف الثلاثة بالمرحلة الإعدادية المهنية

الصف الموضوعات	الأول	الثاني	الثالث
	٢٦	٢١	٢٨

ز. تحديد قواعد وأسس التحليل: تم تحديد عدة قواعد وأسس لعملية التحليل حتى تساعد على

تحقيق ثبات عالٍ لأسلوب تحليل المحتوى، وفيما يأتي توضيح لتلك الأسس والقواعد:

١- قراءة كل موضوع قراءة جيدة وتقسيمه إلى فقرات، ثم قراءة كل فقرة من الفقرات قراءة دقيقة حتى يتضح معناها.

٢- إن كانت الفقرة تنطبق على بنود المتطلبات تُسجل في استمارة التحليل.

٣- يتم تفرغ البيانات السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك.

٤- شمول التحليل لجميع موضوعات الدراسات الاجتماعية بالكتب المدرسية للصفوف الثلاثة.

٥- تسجيل التكرارات: حيث تم تحديد بطاقة منفصلة لكل صف من الصفوف الثلاثة، وتم استخدام التكرار كوحدة لتسجيل ظهور كل فئة من فئات التحليل بدرجة توافر (كبيرة، ومتوسطة، وضعيفة، وغير متوافر) في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية عينة التحليل.

ح. صدق أداة التحليل: للتأكد من صدق أداة التحليل؛ ولتعرف مدى قدرة الأداة على تمثيل المحتوى المراد تحليله وقياسه؛ تم عرض أداة التحليل على مجموعة من المحكمين بهدف الحكم على مدى صلاحية أداة التحليل؛ وقد اتفقت الآراء على أن أداة التحليل صادقة، ويمكن استخدامها في عملية التحليل.

ط. ثبات التحليل: تم حساب ثبات التحليل باستخدام طريقة إعادة التطبيق - Test Restest حيث تم إجراء التحليل مرتين لنفس المحتوى بفواصل زمني (٢٥) يوماً، وقد استخدم في ذلك المعادلة الإحصائية التالية لهولستي Holisti، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

## جدول (٦)

ثبات تحليل محتوى منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

معامل الثبات	مدى التوافر			التحليل	عدد المؤشرات	المتطلبات	
	غير متوافر	متوسطة	كبيرة				
%٩٤.١٢	١١	٤	٢	الباحثة	١٧	المعرفية	١
	١٠	٥	٢	الزميلة			
%١٠٠	١١	١	٠	الباحثة	١٢	الاقتصادية	٢
	١١	١	٠	الزميلة			
%٩٢.٣١	١٠	٣	٠	الباحثة	١٣	التكنولوجية	٣
	١١	٢	١	الزميلة			
%٨٦.٦٧	١٣	١	١	الباحثة	١٥	الاجتماعية	٤
	١٢	٣	٠	الزميلة			
%١٠٠	٧	١	٠	الباحثة	٨	الوطنية	٥
	٧	١	٠	الزميلة			
%١٠٠	٤	١	٠	الباحثة	٥	الحياتية	٦
	٤	١	٠	الزميلة			
%٩٧.١٤	٥٦	١١	٣	الباحثة	٧٠	الإجمالي	
	٥٤	١٣	٣	الزميلة			

وقد بلغ معامل ثبات تحليل محتوى منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ما بين (٨٦.٦٧% - ١٠٠%)، وبإجمالي بنسبة (٩٧.١٤%)، وبالتالي يتسم تحليل المحتوى لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية بدرجة عالية من الثبات، نظرًا لزيادة نسبة الاتفاق بين الملاحظين عن ٧٠%، وفي ضوء ذلك أصبحت أداة التحليل في صورتها النهائية. (\*)

ط. تطبيق أداة التحليل: تم تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (الأول، والثاني، والثالث)؛ وتسجيل نتائج كل منهج في جداول خاصة بذلك؛ لإعطاء صورة متكاملة عن مدى تناول محتويات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وسيتم عرض نتائج التحليل ومناقشتها وتفسيرها تفصيليًا في الجزء الخاص بتفسير النتائج من الدراسة الحالية.

(\*) ملحق (٤) أداة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في صورتها النهائية.



## ٣ - تحليل أنشطة التعليم والتعلم:

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تم استخدام أداة لتحليل أنشطة التعليم والتعلم المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (كل متطلب على حدة)؛ وذلك لتحديد مدى توافر هذه المتطلبات في أنشطة التعليم والتعلم، لذا قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

١- حساب صدق أداة تحليل أنشطة التعليم والتعلم: للتأكد من صدق الأداة، تم عرض الأداة على مجموعة من السادة المحكمين بهدف الحكم على ملاءمة صياغة المؤشرات المنبثقة من المتطلبات ودرجة أهميتها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين، وما أبدوه من ملحوظات، تم إجراء التعديلات اللازمة.

٢- حساب ثبات تحليل أنشطة التعليم والتعلم: استعانت الباحثة بزميلتها السابق الإشارة إليها للقيام بعملية التحليل، وقد قامت كليهما بتحليل أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؛ تمهيداً لحساب معامل الاتفاق بين التحليلين لتحديد ثبات التحليل، ثم قامت الباحثة برصد عدد مرات الاتفاق؛ وعدد مرات عدم الاتفاق؛ تمهيداً لحساب ثبات أداة التحليل مستخدمة (معادلة هولستي) السابق ذكرها، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (٩٤.٢٩%) وبالتالي تتسم أداة تحليل أنشطة التعليم والتعلم بدرجة عالية من الثبات؛ وبذلك أصبحت أداة التحليل في صورتها النهائية والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول (٧)

ثبات تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمنهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

معامل الثبات	مدى التوافر			التحليل	عدد المؤشرات	المتطلبات	
	غير متوافر	متوسطة	كبيرة				
%٨٢.٣٥	١٠	٣	٤	الباحثة	١٧	المعرفية	١
	١٣	٢	٢	الزميلة			
%١٠٠	١١	١	٠	الباحثة	١٢	الاقتصادية	٢
	١١	١	٠	الزميلة			
%٩٢.٣	١١	٣	٠	الباحثة	١٣	التكنولوجية	٣
	١١	١	١	الزميلة			
%٨٦.٦٧	١٣	٠	٢	الباحثة	١٥	الاجتماعية	٤
	١٢	٢	١	الزميلة			
%٨٧.٥	٦	٢	٠	الباحثة	٨	الوطنية	٥
	٧	١	٠	الزميلة			
%٨٠	٤	١	٠	الباحثة	٥	الحياتية	٦
	٥	٠	٠	الزميلة			
%٩٤.٢٩	٥٤	١٠	٦	الباحثة	٧٠	الإجمالي	
	٥٨	٨	٤	الزميلة			

بلغ معامل ثبات تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمنهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ما بين (٨٠% - ١٠٠%)، وبإجمالي بنسبة (٩٤.٢٩%)، وبالتالي تتسم أداة تحليل أنشطة التعليم والتعلم لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بدرجة عالية من الثبات، وفي ضوء ذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية<sup>(\*)</sup>.

## - تحليل أنشطة التعليم والتعلم:

تم تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (الأول، والثاني، والثالث) الإعدادي، وتسجيل النتائج في جداول خاصة بذلك؛ لإعطاء صورة متكاملة عن مدى تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وسيتم عرض نتائج التحليل ومناقشتها وتفسيرها تفصيلياً في الجزء الخاص بتفسير النتائج من الدراسة الحالية.

(\*) ملحق (٤) أداة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.

## ٤ - تحليل أساليب التقويم:

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟

قامت الباحثة بإعداد أداة التحليل الرئيسية لتحليل أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (كل متطلب على حدة)؛ وذلك لتحديد مدى توافر هذه المتطلبات في أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية ثم قامت الباحثة بما يلي:

١- حساب صدق أداة تحليل أساليب التقويم: للتأكد من صدق الأداة ولتعرف مدى قدرتها على تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، قامت الباحثة بعرض الأداة على مجموعة من السادة المحكمين بهدف الحكم على مدى ملاءمة صياغة المؤشرات المنبثقة من المتطلبات ودرجة أهميتها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين، وما أبدوه من ملحوظات، تم إجراء التعديلات.

٢- حساب معامل ثبات تحليل أساليب التقويم: استعانت الباحثة بزميلتها السابق الإشارة إليها للقيام بعملية التحليل، وقد قامت كليهما بتحليل أساليب التقويم بكتاب الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي؛ تمهيداً لحساب معامل الاتفاق بين التحليلين لتحديد ثبات التحليل، ثم قامت الباحثة برصد عدد مرات الاتفاق وعدد مرات عدم الاتفاق؛ تمهيداً لحساب معامل الثبات مستخدمة (معادلة هولستي) السابق ذكرها، والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول (٨)

ثبات تحليل أساليب التقويم بمنهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

معامل الثبات	مدى التوافر			التحليل	عدد المؤشرات	المتطلبات	
	غير متوافر	متوسطة	كبيرة				
%٩٤.١٢	١١	٢	٤	الباحثة	١٧	المعرفية	١
	١٣	٣	١	الزميلة			
%١٠٠	١١	١	٠	الباحثة	١٢	الاقتصادية	٢
	١١	١	٠	الزميلة			
%٩٢.٣١	١١	٣	٠	الباحثة	١٣	التكنولوجية	٣
	١١	١	١	الزميلة			
%٩٣.٣٣	١٣	١	١	الباحثة	١٥	الاجتماعية	٤
	١٢	٢	١	الزميلة			
%٨٧.٥	٦	٢	٠	الباحثة	٨	الوطنية	٥
	٧	١	٠	الزميلة			
%٨٠	٤	١	٠	الباحثة	٥	الحياتية	٦
	٥	٠	٠	الزميلة			
%٩٤.٢٩	٥٥	١٠	٥	الباحثة	٧٠	الإجمالي	
	٥٩	٨	٣	الزميلة			

بلغ معامل ثبات تحليل أساليب التقويم بمنهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ما بين (٨٠% - ١٠٠%)، وبيجمالي نسبة (٩٤.٢٩%)، وبالتالي تتسم أداة تحليل أساليب التقويم لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بدرجة عالية من الثبات، وفي ضوء ذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.\*

• أساليب تقويم أساليب التقويم:

تم تحليل أساليب التقويم المتضمنة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية المقررة على الصفوف (الأول، والثاني، والثالث) الإعدادي؛ وتسجيل النتائج في جداول خاصة بذلك؛ لإعطاء صورة متكاملة عن مدى تلبية أساليب التقويم بمادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وسيتم عرض نتائج التحليل ومناقشتها وتفسيرها تفصيليًا في الجزء الخاص بتفسير النتائج من الدراسة الحالية.

(\* ملحق (٤) أداة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.

وبإعداد الأداة الرئيسية لتحليل الأهداف والمحتوى والأنشطة والتفوييم وتطبيقها، يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الثاني من مشكلة البحث وهو: "ما مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية (الأهداف / المحتوى/ أنشطة التعليم والتعلم /أساليب تفوييم) بالمرحلة الإعدادية المهنية؟

ثالثاً: تقديم التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث والذي ينص على: "ما التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؟ قامت الباحثة بوضع قائمة بالأسس التي يجب أن تبنى عليها مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة كما يلي:

- ١- تم تحديد الأسس والفلسفة(\*) الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند إعداد المنهج المطور في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية على النحو التالي:
- إسهام موضوعات محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية المطورة بالمرحلة الإعدادية في تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية) المحددة بالبحث الحالي.
- التوازن بين عمق موضوعات المحتوى وشمولها.
- استخدام طرق تدريس متنوعة في تدريس المنهج المطور تسهم في تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية وتراعي الفروق الفردية بينهم.
- تصميم أنشطة عملية تعمل على تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- استخدام وسائل تعليمية تستدعي استخدام الحواس المختلفة وتتسم بالوضوح والتنوع بما يراعي الفروق الفردية بين التلاميذ، كما تزيد من استئثارهم ودافعيتهم للتعلم.

(\*) بنيت فلسفة تطوير هذا المنهج في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

- التقييم شامل لجميع جوانب التعلم المعرفية والمهارية والوجدانية؛ ويسهم في تلبية جوانب إيجابية في شخصية التلاميذ بما يساعد على معرفة مدى قدرة تلاميذ المرحلة الإعدادية على التوجه بفاعلية في عصر اقتصاد المعرفة.
- ٢- واقعية التصور المقترح: عند بناء التصور المقترح تم مراعاة ارتباط التصور المقترح بمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وبالبيئة المحيطة بالتلاميذ، وإمكانية تنفيذ التصور من حيث الزمن اللازم، والأنشطة التعليمية، والإمكانات المادية والبشرية.
- ٣- استخدام أسلوب الوحدات التعليمية في تنظيم محتوى المنهج المقترح: وذلك للأسباب التالية:

- الوحدة عبارة عن دروس وموضوعات متكاملة يشتمل محتواها من الأسس النفسية والاجتماعية للتلاميذ؛ وكذلك خصائص البيئة المحلية بحيث يؤثر هذا المحتوى على تربية التلاميذ العقلية والمهارية والوجدانية.
- الوحدة الدراسية مجال شامل يتم فيها تنظيم المواد التعليمية والأنشطة بشكل متكامل لتعمل على تحقيق الأهداف التعليمية (المحددة من قبل) بشكل جيد.
- يمكن أن تؤدي الوحدات إلى تنمية امتلاك التلاميذ لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وهي المتطلبات: المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية، التي تمكنهم من الاندماج بفعالية في عصر اقتصاد المعرفة.

### مناقشة نتائج البحث، وتفسيرها

يتناول هذا الجزء عرضاً لنتائج تطبيق أدوات البحث، التي تم التوصل إليها خلال البحث الحالي؛ وذلك للإجابة عن أسئلة البحث، ومعرفة مدى صحة الفروض على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: ما متطلبات التوجه نحو

اقتصاد المعرفة الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لإعداد بطاقة تقييم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ بما تحتويه من مؤشرات تم توضيحها بالتفصيل في الجزء السابق من البحث،

وقد تضمنت البطاقة ست متطلبات رئيسة تمثلت في المتطلبات (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية).

### ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث، والذي ينص على: ما مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية (الأهداف / المحتوى / أنشطة التعلم والتعليم / أساليب تقويم) بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ قامت الباحثة بتحليل كل من الأهداف العامة، والمحتوى، وأنشطة التعلم والتعليم، وأساليب التقويم لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وكانت النتائج كالتالي:

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ تم تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية، حيث جاءت نتائج التحليل كما هي موضحة بالجدول التالي:

#### جدول (٩)

نتائج تحليل الأهداف العامة المتضمنة بموضوعات ودروس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

المجموع	المتطلبات الحياتية	المتطلبات الوطنية	المتطلبات الاجتماعية	المتطلبات التكنولوجية	المتطلبات الاقتصادية	المتطلبات المعرفية	الصف
٩٠	٢	٢	٨	٣	٧	٦٨	الأول الإعدادي
٩٥	٣	٥	١٣	-	٧	٦٧	الثاني الإعدادي
١٠٤	٣	٦	٩	١	١٤	٧١	الثالث الإعدادي
٢٨٩	٨	١٣	٣٠	٤	٢٨	٢٠٦	المجموع
%١٠٠	%٢.٨	%٤.٥	%١٠.٤	%١.٤	%٩.٦	%٧١.٣	

باستقراء الجدول السابق لتحليل الأهداف العامة المتضمنة بموضوعات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، يتضح ما يلي:

- أن الأهداف العامة المتضمنة بموضوعات ودروس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بصفوفها الثلاثة (الأول، والثاني، والثالث) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة قد توافرت في ٢٨٩ فقرة موزعة على الصفوف الدراسية الأول والثاني والثالث، وكانت الفقرات (٩٠-٩٥-١٠٤) على الترتيب أكثر توافراً بالصف الثالث يليه الثاني وأخيراً الأول، وهذا التدرج يعد منطقياً وفقاً لكم في كل صف والمرحلة العمرية.

- اختلاف توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الأهداف العامة من متطلب لآخر، حيث كانت متوفرة بشكل أكبر في المتطلبات المعرفية في الصفوف الثلاثة مقارنة بباقي المتطلبات الخمس الأخرى، حيث بلغت نسبتها ٧١.٣% يليها المتطلبات الاجتماعية بنسبة ١٠.٤%، يليها الاقتصادية ٩.٧%، ثم الوطنية ٤.٥% ثم الحياتية ٢.٨%، وأخيراً التكنولوجية ١.٤%، وهي نسب قليلة جداً فيما عدا المتطلبات المعرفية؛ مما يعكس صورة الاهتمام بالكم المعرفي مقارنة بالجوانب الأخرى.

ولمزيد من التوضيح لنتائج تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يعرضها الجدول التالي:

## جدول (١٠)

نتائج تحليل الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

الوزن النسبي لدرجة توافر	درجة التوافر						عدد المؤشرات	المتطلبات	م
	غير متوافر		متوسط		مرتفع				
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
١٩.٦١%	٦٤.٧%	١١	١١.٧%	٢	٢٣.٥%	٤	١٧	المعرفية	١
٢٥%	٥٨.٤%	٧	٨.٣%	١	٣٣.٣%	٤	١٢	الاقتصادية	٢
٧.٧%	٨٤.٦%	١١	٧.٧%	١	٧.٧%	١	١٣	التكنولوجية	٣
٢٤.٤٤%	٥٣.٣%	٨	٢٠%	٣	٢٦.٧%	٤	١٥	الاجتماعية	٤
١٦.٦٧%	٧٥%	٦	٠%	٠	٢٥%	٢	٨	الوطنية	٥
١٣.٣٣%	٦٠%	٣	٤٠%	٢	٠%	٠	٥	الحياتية	٦
١٨.٥٧%	٦٥.٧%	٤٦	١٢.٨%	٩	٢١.٥%	١٥	٧٠	الإجمالي	



يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للمتطلبات "الاقتصادية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة توافر (٢٥%) وهي نسبة منخفضة.
  - بالنسبة للمتطلبات "الاجتماعية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة توافر (٢٤.٤٤%) وهي نسبة منخفضة.
  - بالنسبة للمتطلبات " المعرفية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة توافر (١٩.٦١%) وهي نسبة منخفضة.
  - بالنسبة للمتطلبات " الوطنية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة توافر (١٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة.
  - بالنسبة للمتطلبات "الحياتية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة توافر (١٣.٣٣%) وهي نسبة منخفضة.
  - بالنسبة للمتطلبات "التكنولوجية" بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية جاءت في المرتبة السادسة بنسبة توافر (٧.٧%) وهي نسبة منخفضة.
- ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:
- جاء الاهتمام بتنمية المتطلبات الاقتصادية من خلال الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في المرتبة الأولى، ولكن لا تكتمل إلا من خلال تلبية باقي محتويات المنهج للمتطلبات الاقتصادية.
  - جاء الاهتمام بتلبية المتطلبات الاجتماعية في المرتبة الثانية؛ وربما يرجع السبب في ذلك إلى انتباه مخططي المناهج للدور الذي تلعبه المناهج الدراسية في خدمة المجتمع وطبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية .
  - توافرت المتطلبات المعرفية في أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بدرجة مرتفعة نسبيا مقارنة بباقي المتطلبات التالية؛ وقد يرجع ذلك إلى اهتمام واضعي المناهج بتنمية الجوانب المعرفية بصفة خاصة.

- جاء الاهتمام بتلبية المتطلبات الوطنية والحياتية من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في المرتبتين الرابعة والخامسة على الترتيب، وهي نسب غير مرضية؛ وربما يرجع السبب في ذلك إلى حداثة التوجه لتلبية مثل هذه المتطلبات من خلال المناهج التعليمية وخاصة في الوطن العربي.

- جاء الاهتمام بتلبية الأهداف العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية للمتطلبات التكنولوجية في المرتبة الأخيرة، وهذه تمثل مشكلة كبيرة؛ لأن اكتساب التلاميذ المهارات التكنولوجية أصبحت ضرورة من ضرورات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

إذ بلغ إجمالي اهتمام أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة حوالي (١٨.٥٧) وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالنسبة المقبولة (ألا تقل عن ٥٠%).

أما بالنسبة للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في محتويات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية؟ جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

#### جدول (١١)

نتائج تحليل محتويات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الصف	المتطلبات المعرفية	المتطلبات الاقتصادية	المتطلبات التكنولوجية	المتطلبات الاجتماعية	المتطلبات الوطنية	المتطلبات الحياتية	المجموع
الأول الإعدادي	٨٩	٢١	١	١	٦	٢	١٢٠
الثاني الإعدادي	٨١	٢١	١	٠	٤	٥	١١٢
الثالث الإعدادي	٧٩	٢٠	٣	٣	٣	٤	١١٢
المجموع	٢٤٩	٦٢	٥	٤	١٣	١١	٣٤٤
	%٧٢.٤	%١٨.١	%١.٤	%١.١	%٣.٨	%٣.٢	١٠٠

باستقراء الجدول السابق لتحليل محتويات مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة

الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، يتضح ما يلي:

- المحتويات المتضمنة بموضوعات ودروس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بصفوفها الثلاثة (الأول والثاني والثالث) في ضوء متطلبات

التوجه نحو اقتصاد المعرفة قد توافرت في ٣٤٤ فقرة موزعة على الصفوف الدراسية الأول والثاني والثالث، وكانت الفقرات (١٢٠-١١٢-١١٢) على الترتيب أكثر توافراً بالصف الأول يليه الثاني وأخيراً الثالث، وهذا التدرج يعد منطقياً وفقاً لكم في كل صف والمرحلة العمرية.

- اختلاف توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في المحتوى من متطلب لآخر، حيث كانت متوافرة بشكل أكبر في المتطلبات المعرفية في الصفوف الثلاثة مقارنة بباقي المتطلبات الخمسة الأخرى، حيث بلغت نسبتها ٧٢.٤%، يليها المتطلبات الاقتصادية بنسبة ١٨.١%، يليها الوطنية بنسبة ٣.٨%، ثم الحياتية بنسبة ٣.٢% ثم التكنولوجية بنسبة ١.٤%، وأخيراً الاجتماعية بنسبة ١.١%، وهي نسب قليلة جداً فيما عدا المتطلبات المعرفية؛ مما يعكس صورة الاهتمام بالكم المعرفي مقارنة بالجوانب الأخرى.

ولمزيد من التوضيح لنتائج تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يعرضها الجدول التالي:

### جدول (١٢)

نتائج تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الوزن النسبي لدرجة توافر المتطلب %	درجة التوافر			الصف	عدد المؤشرات	المتطلبات
	غير متوافر التكرار	متوسطة التكرار	مرتفعة التكرار			
٢٣.٥٣%	٩	٤	٤	الأول	١٧	المعرفية
٢٣.٥٣%	٨	٦	٣	الثاني		
٢٥.٥%	٨	٥	٤	الثالث		
٢٤.١٨%	٢٥	١٥	١١	المرحلة الإعدادية		
٢٧.٧٨%	٦	٢	٤	الأول	١٢	الاقتصادية
١٣.٨٩%	٨	٣	١	الثاني		
١٦.٦٧%	٨	٢	٢	الثالث		
١٩.٤٤%	٢٢	٧	٧	المرحلة الإعدادية		
١٠.٢٦%	١٠	٢	١	الأول	١٣	التكنولوجية
١٠.٢٦%	١٠	٢	١	الثاني		
١٥.٣٩%	٩	٢	٢	الثالث		
١٠.٢٦%	٢٩	٦	٤	المرحلة الإعدادية		

الأول	٢	٠	١٣	٨.٨٩%
الثاني	٠	١	١٤	٢.٢٢%
الثالث	٣	٣	٩	٢٠%
المرحلة الإعدادية	٥	٤	٣٦	١٠.٣٧%
الأول	٠	٢	٦	٨.٣٣%
الثاني	٠	١	٧	٤.١٧%
الثالث	١	٠	٧	٨.٣٣%
المرحلة الإعدادية	١	٣	٢٠	٦.٩٤%
الأول	٠	١	٤	٦.٦٧%
الثاني	٢	٠	٣	٢٦.٦٧%
الثالث	١	٠	٤	١٣.٣٣%
المرحلة الإعدادية	٣	١	١١	١٥.٥٦%
المرحلة الإعدادية	٣١	٣٦	١٤٣	١٥.٥٦%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات المعرفية في المرتبة الأولى، حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٢٣.٥٣%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢٣.٥٣%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٢٥.٥%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٢٤.١٨%). ويلاحظ توافر المتطلبات المعرفية في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بدرجة مرتفعة نسبياً بالنسبة لباقي المتطلبات؛ ويرجع ذلك إلى اهتمام واضعي المناهج بتنمية الجوانب المعرفية بصفة خاصة.

- وتأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاقتصادية في المرتبة الثانية، حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٢٧.٧٨%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٣.٨٩%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (١٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٩.٤٤%).

- وتأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الحياتية في المرتبة الثالثة حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات

الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (١٣.٣٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٥.٥٦%).

- وتأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الرابعة حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٨.٨٩%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢.٢٢%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٢٠%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٠.٣٧%)؛ لذا لا بد من الاهتمام بهذا الجانب وانتباه مخططي المناهج للدور الذي تلعبه المناهج الدراسية في خدمة المجتمع.

- وتأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات التكنولوجية في المرتبة الخامسة، حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (١٠.٢٦%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٠.٢٦%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (١٥.٣٩%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٠.٢٦%). وهذه تمثل مشكلة كبيرة؛ لأن اكتساب التلاميذ المهارات التكنولوجية أصبحت ضرورة من ضرورات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

- وتأتي تلبية محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الوطنية في المرتبة الأخيرة حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٨.٣٣%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٤.١٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٨.٣٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٦.٩٤%). وهي نسب غير مرضية؛ وربما يرجع السبب في ذلك إلى حداثة التوجه لتلبية مثل هذه المتطلبات من خلال المناهج التعليمية وخاصة في الوطن العربي.

إذ بلغ إجمالي اهتمام محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية بتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة حوالي (٣٠,٢%)؛ وهي نسبة قليلة جدا (يجب ألا تقل عن ٥٠%).

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية؟ يوضح الجدول التالي نتائج تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

### جدول (١٣)

نتائج تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الصف	المتطلبات المعرفية	المتطلبات الاقتصادية	المتطلبات التكنولوجية	المتطلبات الاجتماعية	المتطلبات الوطنية	المتطلبات الحياتية	المجموع
الأول الإعدادي	٤٤	٠	٠	٠	٣	٠	٤٧
الثاني الإعدادي	٤٦	١	٣	٠	٠	١	٥١
الثالث الإعدادي	٤٤	٤	١	٠	٢	٠	٥١
	١٣٤	٥	٤	٠	٥	١	١٤٩
المجموع	%٨٩.٩	%٣.٤	%٢.٧	%٠	%٣.٣	%٠.٦٧	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن أنشطة التعليم والتعلم المتضمنة بموضوعات ودروس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بصفوفها الثلاثة (الأول والثاني والثالث) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة قد توافرت في ١٤٩ فقرة موزعة على الصفوف الدراسية (الأول، والثاني، والثالث) وكانت الفقرات (٤٧-٥١-٥١) على الترتيب أكثر توافراً بالصف الأول يليه الثاني والثالث.
- اختلاف توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أنشطة التعليم والتعلم من مطلب لآخر حيث كانت متوافرة بشكل أكبر في المتطلبات المعرفية في الصفوف الثلاثة دون المتطلبات الخمسة الأخرى حيث بلغت نسبتها ٨٩.٣%، أما المتطلبات

الاقتصادية، والتكنولوجية والاجتماعية ، والوطنية ، والحياتية ١.٤% فكانت نسبتها على الترتيب ٣.٤%، ٢.٧%، ٠%، ٣.٣%، ٦٧.٠% وهى نسب قليلة جدا؛ مما يعكس صورة الاهتمام بالكم المعرفي مقارنة بالجوانب الأخرى. ولمزيد من التوضيح لنتائج تحليل أنشطة التعليم والتعلم لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يعرضها الجدول التالي:

## جدول (١٤)

نتائج تحليل أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الوزن النسبي لدرجة توافر المتطلب %	درجة التوافر			الصف	عدد المؤشرات	المتطلبات
	غير متوافر	متوسطة	مرتفعة			
	التكرار	التكرار	التكرار			
٢٥.٤٩%	٨	٥	٤	الأول	١٧	المعرفية
١٩.٦١%	٩	٦	٢	الثاني		
٢٥.٤٩%	٨	٥	٤	الثالث		
٢٣.٥٣%	٢٥	١٦	١٠	المرحلة الإعدادية		
٢.٧٨%	١١	١	٠	الأول	١٢	الاقتصادية
٨.٣٣%	١٠	١	١	الثاني		
١٣.٨٩%	٧	٣	٢	الثالث		
١٠.١٩%	٢٨	٥	٣	المرحلة الإعدادية		
٥.١٣%	١٢	٠	١	الأول	١٣	التكنولوجية
١٥.٣٨%	٩	٢	٢	الثاني		
٥.١٣%	١١	٢	٠	الثالث		
٨.٥٥%	٣٢	٤	٣	المرحلة الإعدادية		
٠%	١٥	٠	٠	الأول	١٥	الاجتماعية
٢.٢٢%	١٤	١	٠	الثاني		
٠%	١٥	٠	٠	الثالث		
٠.٧٤%	٤٤	١	٠	المرحلة الإعدادية		
٢٥%	٥	٠	٣	الأول	٨	الوطنية
٤.١٧%	٧	١	٠	الثاني		
٨.٣٣%	٦	١	١	الثالث		
١٣.٨٩%	١٨	٢	٤	المرحلة الإعدادية		
٠%	٥	٠	٠	الأول		الحياتية

الوزن النسبي لدرجة توافر المتطلب %	درجة التوافر			الصف	عدد المؤشرات	المتطلبات
	غير متوافر	متوسطة	مرتفعة			
	التكرار	التكرار	التكرار			
٢٦.٦٧%	٣	٠	٢	الثاني	٥	
٠%	٥	٠	٠	الثالث		
٨.٨٩%	١٣	٠	٢	المرحلة الإعدادية		
١١.٤٣%	١٦٠	٢٨	٢٢	المرحلة الإعدادية	٧٠	مجمل المتطلبات

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات المعرفية في المرتبة الأولى حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بالصف الأول (٢٥.٤٩%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٩.٦١%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٢٥.٤٩%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٢٣.٥٣%). وهي نسبة مرتفعة نوعا ما بالنسبة لتلبية المحتوى لباقي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وربما يرجع السبب في ذلك إلى اهتمام واضعي أنشطة المناهج بصفة عامة بالجوانب المعرفية بصورة مرتفعة وخاصة في مصر والوطن العربي.
- وتأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الوطنية في المرتبة الثانية حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٢٥%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٤.١٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٨.٣٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٣.٨٩%).
- وتأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاقتصادية في المرتبة الثالثة حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٢.٧٨%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٨.٣٣%) وهي



نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (١٣.٨٩%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٠.١٩%).

- وتأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الحياتية في المرتبة الرابعة حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٠%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٨.٨٩%).

- وتأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الخامسة حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٥.١٣%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٥.٣٨%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٥.١٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٨.٥٥%).

- وتأتي تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة السادسة والأخيرة، حيث جاءت نسبة توافرها بأنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢.٢٢%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٠%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٠.٧٤%).

إذ بلغ إجمالي اهتمام أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة حوالي (١١,٤٣%) وهي نسبة قليلة جدا.

للإجابة عن مدى توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية؟ قامت الباحثة بتحليل الأساليب الحالية

لتقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بالمرحلة الإعدادية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٥)

نتائج تحليل أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

المتطلبات الصف	المعرفية	الاقتصادية	التكنولوجية	الاجتماعية	الوطنية	الحياتية	المجموع
الأول	١٥	٠	٣	٠	٠	٠	١٨
الثاني	١٧	٣	٥	١	٠	٠	٢٦
الثالث	٢١	٠	٢	٠	٠	٢	٢٥
المجموع	٥٣	٣	١٠	١	٠	٢	٦٩
	%٦٧.٨	%٤.٣	%١٤.٠٦	%١.٤	%٠	%٢.٩	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أساليب التقويم المتضمنة بموضوعات ودروس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بصفوفها الثلاثة (الأول والثاني والثالث) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة قد توافرت في ٦٩ فقرة موزعة على الصفوف الدراسية الأول والثاني والثالث، وكانت الفقرات (١٨-٢٦-٢٥) على الترتيب أكثر توافراً بالصف الثاني يليه الثالث وأخيراً الأول.
- اختلاف توافر متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في أساليب التقويم من متطلب لآخر، حيث كانت متوافرة بشكل أكبر في المتطلبات المعرفية بصورة في الصفوف الثلاثة مقارنة بباقي المتطلبات الخمسة الأخرى، حيث بلغت نسبتها %٦٧.٨، يليها المتطلبات التكنولوجية بنسبة %١٤.٦، يليها الاقتصادية بنسبة %٤.٣، ثم الحياتية بنسبة %٢.٩، ثم الاجتماعية بنسبة %١.٤، وأخيراً الوطنية بنسبة %٠، وهي نسب قليلة جداً فيما عدا المتطلبات المعرفية؛ مما يعكس صورة الاهتمام بالكم المعرفي مقارنة بالجوانب الأخرى .

ولمزيد من التوضيح لنتائج تحليل أساليب التقويم لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة التي يوضحها الجدول التالي:

## جدول (١٦)

نتائج تحليل أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية  
الحالية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

الوزن النسبي لدرجة توافر المتطلب %	درجة التوافر			الصف	عدد المؤشرات	المتطلبات
	غير متوافر	متوسطة	مرتفعة			
	التكرار	التكرار	التكرار			
١١.٧٦%	١٣	٢	٢	الأول	١٧	المعرفية
١٥.٦٨%	١٢	٢	٣	الثاني		
٢٣.٥٣%	١٠	٢	٥	الثالث		
١٧%	٣٥	٦	١٠	المرحلة الإعدادية		
٠%	١٢	٠	٠	الأول	١٢	الاقتصادية
٢٥%	٦	٣	٣	الثاني		
٠%	١٢	٠	٠	الثالث		
٨.٣٣%	٣٠	١	٣	المرحلة الإعدادية		
٥.١٣%	١٢	٠	١	الأول	١٣	التكنولوجية
١٥.٣٨%	٩	٢	٢	الثاني		
٥.١٣%	١١	٢	٠	الثالث		
٨.٥٥%	٣٢	٤	٣	المرحلة الإعدادية		
٢٠%	١٠	١	٤	الأول	١٥	الاجتماعية
٢٦.٦٧%	٨	٢	٥	الثاني		
١٥.٥٦%	١١	١	٣	الثالث		
٢٠.٧٤%	٢٩	٤	١٢	المرحلة الإعدادية		
٠%	٨	٠	٠	الأول	٨	الوطنية
٠%	٨	٠	٠	الثاني		
٠%	٨	٠	٠	الثالث		
٠%	٢٤	٠	٠	المرحلة الإعدادية		
٠%	٥	٠	٠	الأول	٥	الحياتية
٠%	٥	٠	٠	الثاني		
٢٦.٦٧%	٣	٠	٢	الثالث		
٨.٨٩%	١٣	٠	٢	المرحلة الإعدادية		
١١.٩٤%	١٦٣	١٥	٣٠	المرحلة الإعدادية	٧٠	مجم المتطلبات

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الأولى؛ حيث جاءت نسبة توافرها بأساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٢٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (١٥.٥٦%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٢٠.٧٤%).
- وتأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الثانية، حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (١١.٧٦%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٥.٦٨%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٢٣.٥٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (١٧%)، وهي نسبة منخفضة - لكن مقبولة نوعاً ما مقارنة بباقي المتطلبات - بالنسبة لتلبية أساليب التقويم لباقي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وربما يرجع السبب في ذلك إلى اهتمام واضعي أساليب تقويم المناهج بصفة خاصة بقياس الجوانب التحصيلية المعرفية وخاصة في مصر والوطن العربي.
- وتأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الثالثة؛ حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٢٦.٦٧%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٨.٨٩%).
- وتأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الرابعة؛ حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٥.١٣%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (١٥.٣٨%) وهي نسبة

منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٥.١٣%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٨.٥٥%).

- وتأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الخامسة؛ حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٢٥%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٠%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٨.٣٣%).

- وتأتي تلبية أساليب تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية في المرتبة السادسة؛ حيث جاءت نسبة توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالصف الأول (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثاني (٠%) وهي نسبة منخفضة، ونسبة توافرها بالصف الثالث (٠%) وهي نسبة منخفضة، وفي المرحلة الإعدادية ككل (٠%).  
إذ بلغ إجمالي اهتمام أساليب التقويم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بتلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة حوالي (٣٠%)؛ وهي نسبة قليلة جدا.

**ثالثا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: ما التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بالمرحلة الإعدادية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة؟** تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال تصميم التصور المقترح بناء على نتائج التحليل السابقة وتم عرضه على مجموعة من السادة المحكمين للوصول إلى صورته النهائية.

وفيما يلي تعرض الباحثة للتصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء قائمة الأسس التي يجب أن تُبنى عليها مناهج الدراسات الاجتماعية وفي ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة كما يلي:

١- تحديد الأهداف العامة للمنهج المطور: تم اشتقاق الأهداف العامة لمادة الدراسات الاجتماعية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وهي المتطلبات: المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية، بالإضافة إلى وضع

مجموعة من الأهداف العامة لكل صف دراسي على حدة من الصفوف الثلاثة (الأول - الثاني - الثالث) الإعدادي؛ واشتقت منها الأهداف الخاصة بكل وحدة من وحدات المنهج المطور.

٢- تحديد الوسائل والأنشطة التعليمية اللازمة لتدريس المنهج المطور بحيث تتسم بما يأتي:

- مناسبة الوسائل وتلبيتها لكل متطلب من متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- تنوع الوسائل التعليمية وتعددتها مثل: العينات، والمجسمات، والنماذج، واللوحات، والأفلام التعليمية.
- شمول الأنشطة التعليمية للأنشطة الصفية واللاصفية سواء أكانت فردية أم جماعية، وقد تم تحديد احتياطات الأمن والسلامة، وتمت مراعاتها في دروس الوحدات وذلك حسب نوع النشاط.
- ٣- تحديد استراتيجيات وأساليب التدريس المقترحة للمنهج المطور: تم استخدام بعض استراتيجيات وأساليب التعلم النشط، والتنوع في استخدامها تبعاً لأهداف وطبيعة محتوى كل وحدة من الوحدات بما تشمله من موضوعات، وتبعاً أيضاً للإمكانات المتاحة، وذلك لجعل التلاميذ في مواقف تدعم امتلاكهم للمتطلبات (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية) ومن استراتيجيات وأساليب التدريس المقترحة:

- استراتيجية (K-W-L) لتلبية المتطلبات المعرفية.
- أسلوب التعلم القائم على تنفيذ المشاريع لتلبية المتطلبات الاقتصادية.
- أسلوب التعلم القائم على استخدام الكمبيوتر لتلبية المتطلبات التكنولوجية.
- استراتيجية التعلم التعاوني لتلبية المتطلبات الاجتماعية.
- استراتيجية الحل الإبداعي للمشكلات الحياتية لتلبية المتطلبات الحياتية.
- استراتيجية لعب الدور لتلبية المتطلبات الوطنية.
- ٤- تحديد مصادر المعرفة المرتبطة بالمنهج المطور:

- تم تحديد الكتب والمراجع ومواقع الإنترنت التي يمكن أن يرجع إليها التلميذ أو المعلم للقراءة التفصيلية حول موضوع ما.

- لكل وحدة مجموعة من المراجع التي تتناسب وطبيعة تلك الوحدة وموضوعاتها.
- ٥- تحديد المشروعات الاقتصادية المتعلقة بالتصور المقترح: تم تحديد مجموعة من المشروعات الاقتصادية المتعلقة بالمنهج المطور والتي تتميز بما يأتي:
  - البساطة والقابلية للتنفيذ من قبل التلاميذ وارتباطها بحياتهم الواقعية.
  - تنوعها ما بين مشروعات مادية ملموسة وكمبيوترية مبسطة.
  - الاقتصادية في تنفيذها من حيث الوقت والجهد والتكاليف.
- ٦- تحديد أساليب تقويم التصور المقترح: لتقييم مدى تحقيق أهداف التصور المقترح يمكن استخدام الأساليب التالية:
  - اختبارات شفوية.
  - اختبار تحصيلي من مستويات متعددة.
  - اختبار متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
  - بطاقات ملاحظة لتقييم جودة تنفيذ التلاميذ بعض المشروعات.
- ٧- الخطة الزمنية المقترحة لتنفيذ التصور المقترح بما يحتويه من وحدات: تم تقسيم الإطار لمحتوى المنهج المطور إلى وحدات دراسية، على أن يتم التنوع في الوحدات بما يحقق شمولية تلبية المنهج متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة (المعرفية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والوطنية، والحياتية) وتقدم الباحثة تصورًا مقترحًا للخطة الزمنية؛ لتنفيذ المنهج المطور، مع مراعاة ما يلي:
  - مناسبة الخطة الزمنية اللازمة لتنفيذ المنهج المطور مع المساحة الزمنية المخصصة أساسًا لتدريس الدراسات الاجتماعية والمحددة من قبل الوزارة بواقع (٤) حصص أسبوعيا.
  - أن تتناسب موضوعات محتوى الوحدة المقترحة مع عدد الحصص المخصصة لها.
  - مراعاة نظام العام الدراسي القائم حاليًا في المدارس، حيث يقسم العام الدراسي إلى فصلين (الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني).

جدول (١٧)  
الخطة الزمنية المقترحة لتنفيذ المنهج المطور

عدد الحصص	الوحدات	الفصل الدراسي	الصف الدراسي
١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ١٤ حصة ١٠ حصة	- كوكب الأرض - المناخ - خريطة مصر الطبيعية - تاريخ مصر القديم - مظاهر الحضارة المصرية القديمة	الأول	الأول
١٠ حصة ١٠ حصة ٢٢ حصة	- النشاط البشري - مظاهر الحضارة المصرية القديمة - تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان.	الثاني	
١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة	- خريطة الوطن العربي. - الخريطة السياسية والسكان - الزراعة والثروة الحيوانية - ظهور الإسلام. - الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء	الأول	الثاني
٩ حصة ٩ حصة ١٦ حصة ١٤ حصة	- التعدين والصناعة - النقل والتجارة - الدولة عهد الأمويين والعباسيين - حضارة مصر الإسلامية	الثاني	
١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ١٢ حصة	- خريطة العالم قارة أفريقيا - قارة آسيا - قارة أوروبا - مصر في ظل السيادة العثمانية وحتى الحملة الفرنسية ١٨٠١م - تولية محمد علي وبناء الدولة الحديثة	الأول	الثالث
١٠ حصة ١٠ حصة ١٠ حصة ٦ حصة ٦ حصة ١٠ حصة	- قارة أمريكا الشمالية - قارة أمريكا الجنوبية - أستراليا القارة الفتية - الحركة الوطنية في مصر - مصر منذ صورة ١٩١٩م حتى الحرب العالمية الثانية - مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م	الثاني	



## ١ - تحديد الإطار العام لمحتوى التصور المقترح:

تم تحديد التصور المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية لكل صف من الصفوف الثلاثة (الأول، والثاني، والثالث) الإعدادي المهني؛ حيث يكون لكل صف مقرر أهداف خاصة به، ويشمل هذا المقرر مجموعة من الوحدات مقسمة على فصلين دراسيين، ويُندرج تحت كل وحدة عدد من الموضوعات، وعند تحديد هذه الوحدات روعي أن تكون متسقة مع الأهداف العامة للصف والأهداف العامة لمنهج الدراسات الاجتماعية التي سبق تحديدها في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ويوضح الجدولان التاليان (٩ ، ١٠) الفرق بين توزيع الوحدات الدراسية في مناهج الدراسات الاجتماعية الحالية بالمرحلة الإعدادية المهنية ومناهج الدراسات الاجتماعية المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

يتضمن التصور المقترح متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية آليات ومتطلبات تحقيق الهدف منه، وهو كيفية تضمين متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، وذلك كما يلي:

## جدول (١٨)

## الوحدات الدراسية لمناهج الدراسات الاجتماعية الحالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)

الوحدات والدروس التي تتضمنها	الفصل الدراسي	الصف الدراسي
١- الأرض (حركتا الأرض- خطوط الطول ودوائر العرض - توزيع اليابس والماء) ٢- المناخ ( الحرارة- الرياح- الامطار) ٣- خريطة مصر الطبيعية (موقع مصر الجغرافي وأهميته- سطح مصر- مناخ مصر ونباتها الطبيعي- الكوارث الطبيعية والبيئية) ٤- تاريخ مصر القديم (مصر في عصر ما قبل الأسرات- عصر الدولة القديمة- عصر الدولة الوسطى- عصر الدولة الحديثة) ٥- مظاهر الحضارة المصرية القديمة (نظم الحكم والإدارة - الحياة الدينية- الحياة الاقتصادية)	الأول	الأول
١. النشاط البشري (السكان في مصر- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية- مصادر الطاقة والتعدين - الصناعات المختلفة -النقل والتجارة- السياحة) ٢. مظاهر الحضارة المصرية القديمة (الحياة الاجتماعية - الحياة الثقافية والفكرية - العمارة والفنون) ٣. تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان (مصر في عصر البطالمة- مظاهر الحضارة في عصر البطالمة- مصر في عصر الرومان)	الثاني	
١- خريطة الوطن العربي. (موقع الوطن العربي على الخريطة - مظاهر السطح- المناخ في الوطن العربي- الحياة النباتية والحيوانية) ٢- الخريطة السياسية والسكان (الخريطة السياسية للوطن العربي- سكان الوطن العربي). ٣- الزراعة والثروة الحيوانية (الزراعة في الوطن العربي- الحبوب الغذائية والفاكهة- الغلات الصناعية والتجارية- الرعي والثروة الحيوانية) ٤- ظهور الاسلام (حياة العرب قبل الإسلام- البعثة النبوية- قيام الدولة الإسلامية في عهد الرسول صل الله عليه وسلم) ٥- الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء (عهد الخلفاء الراشدين- الخلفاء الراشدين وحركة الفتوحات الإسلامية)	الأول	الثاني
١- التعدين والصناعة (استغلال مصادر الطاقة- التعدين - الصناعة) ٢- النقل والتجارة (طرق النقل والمواصلات - التجارة - التكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي) ٣- الدولة عهد الامويين والعباسيين (الدولة العربية في عهد الأمويين- الدولة العربية في عهد العباسيين) ٤- حضارة مصر الإسلامية (الطولونيون- الاخشيديون- الفاطميون- الأيوبيون- المماليك)	الثاني	

الثالث (تعلم وابتكر)	الأول	<ol style="list-style-type: none"> <li>١. خريطة العالم قارة أفريقيا (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية- الجمهورية الأثيوبية)</li> <li>٢. قارة آسيا (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية- جمهورية كوريا)</li> <li>٣. قارة أوروبا (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية- الجمهورية الفرنسية)</li> <li>٤. مصر في ظل السيادة العثمانية وحتى الحملة الفرنسية ١٨٠١م (دخول العثمانيين مصر - الحملة الفرنسية على مصر ١٨٠١ / ١٧٩٨)</li> <li>٥. تولية محمد علي وبناء الدولة الحديثة ( تولية محمد علي - بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي- التطور الاقتصادي في عهد محمد علي وحتى عصر إسماعيل- التدخل الأجنبي في مصر)</li> </ol>
الثاني		<ol style="list-style-type: none"> <li>١. قارة أمريكا الشمالية (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية- الولايات المتحدة الأمريكية)</li> <li>٢. قارة أمريكا الجنوبية (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية- جمهورية البرازيل)</li> <li>٣. أستراليا القارة الفتية (الموقع والإطار الطبيعي للقارة- سكان القارة ومواردها الاقتصادية)</li> <li>٤. الحركة الوطنية في مصر ( الثورة العربية_ الحركة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي)</li> <li>٥. مصر منذ صورة ١٩١٩م حتى الحرب العالمية الثانية ( ثورة ١٩١٩م بزعامة سعد زغلول - مصر في الفترة بين الحربين العالميتين ( تصريح ٢٨ فبراير - معاهدة ١٩٣٦)</li> <li>٦. مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ( ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصر والحياء النيابية والعلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية- دور مصر في تحقيق السلام ومعاهدة ١٩٧٨م)</li> </ol>

وبالرجوع إلى الملحق السابع (\*) من ملاحق البحث وهو "الإطار العام المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية المرحلة الإعدادية المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة" نجد أن الوحدات المطورة مطعمة بمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بما يتناسب مع طبيعة كل وحدة دراسية، حيث تحتوي كل وحدة على جدول يوضح كيفية تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة خلالها.

(\*) ملحق (٧) الإطار العام المقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية المرحلة الإعدادية المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

## مناقشة النتائج وتفسيرها:

- مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بصفة عامة بمحتوياتها (الأهداف العامة، وأنشطة التعليم والتعلم، والمحتويات، وأساليب التقويم) لا تلبى متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- عند المقارنة بين درجة تلبية مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية (الأهداف العامة، وأنشطة التعليم والتعلم، والمحتويات، وأساليب التقويم) لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة يتضح ما يلي:
- درجة تلبية المناهج التعليمية (الأهداف العامة، وأنشطة التعليم والتعلم، والمحتويات، وأساليب التقويم) للمتطلبات المعرفية مرتفعة بالنسبة لدرجة تلبية المناهج لباقي المتطلبات الأخرى؛ ربما يرجع ذلك إلى اعتياد واضعي المناهج في مصر والوطن العربي على تلبية المتطلبات المعرفية بصفة خاصة منذ سنوات عديدة.
- تأتي درجة تلبية أنشطة التعليم والتعلم بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في المرتبة الأولى بالنسبة لدرجة تلبية باقي محتويات المنهج (الأهداف العامة (٣٠,٢%)، المحتوى (٢٩,٥%)، أساليب التقويم (٣٠%))؛ حيث بلغ الوزن النسبي لدرجة توافرها حوالي (٣٤,٧%)؛ وبالرغم من ذلك فإن نسبة تلبيتها لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة منخفضة؛ وربما يرجع السبب في ذلك إلى زيادة وعي مخططي مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية في الفترة الأخيرة لأهمية إدراج الأنشطة؛ ولكن ينقصها التطبيق الفعلي؛ فالوقت المحدد لأدائها ضيق جداً، وخاصة في ظل وجود محتويات مليئة بالحشو والتكرار؛ فعدم واقعية التنفيذ تسببت في الانخفاض العام لدرجة تلبية الأنشطة المدرجة بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- تتفق نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بانخفاض تلبية مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية الحالية بالعالم العربي لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة مع نتائج الدراسات التالية: دراسة (نهاد أحمد، ٢٠٠٥)، ودراسة (سوسن جواد

- ٢٠٠٧)، ودراسة (مصطفى أحمد ، ٢٠٠٩)، ودراسة الحالة التي قام بها (منذر المصري وآخرون، ٢٠١٠)، ودراسة (لافي بن عويد ، ٢٠١٥).
- تطرقت الدراسة الحالية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة بصورة تجمع بين ستة متطلبات المذكورة (المعرفية، الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، الوطنية، الحياتية)، ولكن جميع هذه الدراسات هدفت إلى دراسة أثر تدريس وحدات مطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة على تنمية مهارات التفكير بأنواعها، مثل: (التفسير، واكتساب المفاهيم العلمية، والحل الإبداعي للمشكلات، ومهارات عمليات التعلم) ومن هذه الدراسات دراسة (Tan,C. et al.,2005). ، ودراسة (محمد سلمان، ٢٠٠٦)، ودراسة (لطيفة حسن ، ٢٠٠٧)، ودراسة (عمادالدين ، ٢٠٠٩).
- تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في وضع تصور مقترح للوحدات المطورة في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، مثل دراسة (Mohammed, Y., 2001).

### توصيات البحث:

- في ضوء ما تم التوصل إليه البحث من نتائج توصي الباحثة بما يلي:
- الاهتمام بتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة في جميع المراحل التعليمية في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- الاهتمام بإثراء المناهج التعليمية بالأنشطة والمشروعات الاقتصادية القائمة على الاستفادة من المعارف المقدمة من خلال المحتوى بصورة تطبيقية، وذلك بربط المحتوى بمعلومات وخبرات ومهارات اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وحياتية ومهنية تجعل التلاميذ يخوضون سوق العمل والإنتاج بدون خوف أو فشل.
- وضع مناهج تعليمية للمرحلة الإعدادية المهنية في ضوء احتياجات التلاميذ التعليمية ومتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة والتي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية في المجتمع، بدلاً من الاعتماد على مناهج التعليم العام، والتي سبق للتلاميذ دراستها وأخفقوا في تحصيلها؛ مما ترتب على إحقاقهم بهذه المرحلة.
- التدريب المستمر لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية ومشاركتهم في تصميم خبرات تعليمية للتلاميذ؛ حيث إنه المكلف بتنفيذها في الواقع الميداني.

- ضرورة وضع حافز مادي للتلاميذ نتيجة اشتراكهم في تنفيذ المشروعات والأنشطة المدرسية؛ وذلك لتقليل نسبة التسرب لدى التلاميذ، واعتباره حافزاً للتعلم.
- تنمية قدرة المعلمين على استخدام الاستراتيجيات التدريسية التي تلبي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال عقد دورات تدريبية تمكنهم من ذلك.
- الاستعانة بالتصور المقترح في البحث الحالي لتعديل مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية بما يلبي متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- ربط الجانب المعرفي بالجانب التطبيقي الحياتي عن طريق التركيز على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية البسيطة.
- تعزيز استخدام الجانب التكنولوجي في العملية التعليمية، مثل: تصميم جداول إلكترونية ، وتصميم رسوم بسيطة.

#### مقترحات البحث:

١. تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية بالتعليم العام بفروعها المختلفة (بالمراحل التعليمية المختلفة) في ضوء متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
٢. برنامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية قائم على تلبية متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
٣. استخدام المشروعات التعليمية في تنمية المتطلبات الاقتصادية اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية في مادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية.
٤. برنامج قائم على التعلم الإلكتروني لتنمية امتلاك تلاميذ المرحلة الإعدادية للمتطلبات التكنولوجية اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة في مادة الدراسات الاجتماعية.
٥. أثر استخدام استراتيجيات التعلم الذاتي على تنمية امتلاك التلاميذ الدارسين لمادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية للمتطلبات الاجتماعية والحياتية اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة.
٦. تلبية مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحل التعليمية المختلفة متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة ببعض الدول العربية (دراسة مقارنة).
٧. تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية.

- أحمد الثوابية (٢٠٠٤). استراتيجيات التقويم وأدواته في ضوء مشروع *ERFKE* (مشروع تطوير التعليم قبل الجامعي في ضوء الاقتصاد المعرفي). عمان: مطابع مديرية الاختبارات.
- أحمد جميل عايش (٢٠٠٩). التربية المهنية ماهيتها وأساليب تدريسها وتطبيقها التربوية، عمان (الأردن): دار الميسرة للنشر و التوزيع.
- أحمد عارف ملحم (٢٠١٣). الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة. المؤتمر الدولي التاسع "الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، ٢٤-٢٥ أبريل.
- أحمد عبد اللطيف حامد سالم (٢٠١٢). بعنوان تطور التعليم الأساسي في مصر في ضوء مؤشرات التنمية البشرية من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١١ دراسة نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.
- أحمد عودة القرارة (٢٠١٣). مهارات اقتصاد المعرفة الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع(١٣)، ديسمبر، (١-٢٢).
- أحمد عيسى الطويسى (٢٠١٢). أساسيات في التربية المهني. ط٣. عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع.
- أحمد ناحل عتيق الهريشي (٢٠١٤). درجة توظيف معلمي العلوم بالمرحلة الثانوية للممارسات التدريسية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مشرفي العلوم، رسالة ماجستير-غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى.
- أرزاق محمد عطية (٢٠١٨). أثر توظيف نظرية الذكاء الناجح في تدريس الاقتصاد المنزلي على تنمية التفكير الإيجابي والمرونة العقلية لدى تلميذات المرحلة الاعدادية المهنية. مجلة العلوم التربوية كلية الدراسات العليا للتربية . جامعة القاهرة . م ٢٦. ع ٣ . يوليو.
- أماني علي السيد رجب، أمل معوض الهجرسي (٢٠١٧). متطلبات التنمية البشرية في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الاعدادية المهنية "دراسة تقويمية". دراسات تربوية و نفسية . كلية التربية . جامعة الزقازيق. ع ٩٦ . يوليو .
- أماني محمد أحمد الشربيني (٢٠١٩). برنامج قائم على التعلم المستند إلى التفكير لتنمية مهارات التوضيح والفهم والاتجاه نحو العمل الجماعي لدى التلاميذ المتأخرين دراسيا في مادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الاعدادية. رسالة دكتوراه -غير منشورة . كلية التربية . جامعة المنصورة .

باسم شعبان طه الملاح (٢٠١١). تطوير منهج الجغرافيا بالمدارس الثانوية التجارية في ضوء متطلبات التنمية البشرية بمحافظة دمياط. رسالة ماجستير ٠ غير منشورة. كلية التربية (دمياط). جامعة المنصورة.

باسم صبري محمد سلام (٢٠١٩). تأثير التعلم الخبراتي في الجغرافيا على تنمية عمق المعرفة الجغرافية والدافعية العقلية لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية. جامعة أسيوط، م ٣٥، ع ٥.

باسم محمد إبراهيم (٢٠٠٨). أثر تدريس العلوم الطبيعية باستخدام دورة التعلم (5ES) في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي الأساسية لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية في الأردن. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، م (٢٢)، ع ٤.

تقرير التنمية الإنسانية العربي (٢٠٠٤). نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. عمان: المطبعة الوطنية.

تقرير المعرفة العربي (٢٠٠٩). نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فهد بن راشد المكتوم. دبي: دار الغرير للطباعة.

جمال داود سلمان (٢٠٠٩). اقتصاد المعرفة. عمان (الأردن): دار اليازوري للنشر والتوزيع.

جمال فواز العمري (٢٠١٣). مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي. مجلة دراسات نفسية وتربوية، عدد (١٠).

حاتم محمد مرسي محمد (٢٠١٦). "فاعلية برنامج إثرائي في العلوم باستخدام المدونات في تنمية مهارات التعلم الذاتي الإلكتروني والتفكير البصري لدى التلاميذ الموهوبين بالمرحلة الابتدائية". مجلة التربية العلمية - مصر مج ٩، ع ٢.

حسن شحاتة (٢٠٠٣). المناهج المدرسية بين النظرية والتطبيق. ط ٣، القاهرة: الدار العربية للكتاب.

خالد عبد الله بن دهيش (٢٠٠٥). الاستشراف المستقبلي للنظم التعليمية في ضوء اقتصاد المعرفة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية؛ ودور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة، صلالة. سلطنة عمان. ١٠-١٤ سبتمبر.

خالد محمد يونس محمد (٢٠٠٢). الأصول الاجتماعية والاقتصادية لطلاب التعليم الثانوي الفني وأثرها على نواتجه، دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية. رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية التربية. جامعة المنصورة.

ديفيس ستان (٢٠٠٤). بناء الاقتصاد المبني على المعرفة (التحديات والفرص). ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي السابع: تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.



- رشاد صالح الدمنهوري (١٩٩٥). *التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- سامح جميل عبدالرحيم، احمد شحاته (٢٠٠١). *المدارس الاعدادية المهنية: أهدافها ومعوقات تحقيقها، المؤتمر العلمي السادس (التربية و التنمية البشرية)*. كلية التربية. جامعة طنطا.
- سامح جميل عبدالرحيم، أحمد شحاتة (٢٠٠١). *المدارس الإعدادية المهنية : أهدافها ومعوقات تحقيقها. المؤتمر العلمي السادس : التربية و التنمية البشرية*. كلية التربية. جامعة طنطا.
- سمر محمد خليل العلول (٢٠١١). *دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية* بقطاع غزة. رسالة ماجستير - غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سنية محمد عبدالرحمن الشافعي (٢٠٠٤). *توظيف الذكاء المتعدد باستخدام استراتيجيات مقترحة لتعليم العلوم في تعلم المفاهيم العلمية لتلاميذ المرحلة الاعدادية المهنية*. مجلة الجمعية المصرية للتربية العلمية ، م ٧، ع ٤ . ديسمبر .
- سوسن جواد عبد اللطيف (٢٠٠٧). *الملاحم التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي المطورة حديثا في الأردن ومدى توافقها مع منحنى الاقتصاد المعرفي*. رسالة ماجستير- غير منشورة. كلية التربية. جامعة اليرموك (الأردن).
- شوقي حساني محمود حسن (٢٠٠٩). *تطوير المناهج رؤية معاصرة*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- صلاح الدين عرفة محمود (٢٠٠٥). *تعليم الجغرافيا في عصر المعلومات*. القاهرة: عالم الكتب.
- صفاء ماجد عبدالكريم (٢٠٠٦). *أساليب التفكير السائدة لدى طلبة التعليم المهني في ضوء ستيبرنبرغ واتجاهاتهم نحو تخصصاتهم و تحصيلهم الاكاديمي*. رسالة ماجستير - غير منشورة، الجامعة الهاشمية. عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا (الأردن) .
- صفاء محمد على محمد أحمد (٢٠١٤). *أثر استخدام استراتيجيات التعليم المتمايز في تدريس التاريخ على تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب الصف الثاني الثانوي*. مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس. م (١٠٩) ع (١٠٩).
- عاطف جودة محمدي يوسف (٢٠١٨). *أثر اختلاف نمط تعدد الوكلاء الأذكياء في بيئات التعلم الإلكترونية على تنمية مهارات البرمجة ودافعية الإنجاز لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية المنفذين والمترويين*. رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية التربية النوعية. جامعة عين شمس.
- عبد الرحمن سيد سليمان (٢٠٠١). *سيكولوجية نوي الحاجات الخاصة (المفهوم والفئات)*. ج١. القاهرة: زهراء الشرق.

عبد الناصر رشاد (١٩٩٧)، *التعليم والتنمية البشرية- دراسة في النموذج الكوري*. القاهرة: دار الفكر العربي.

عزة سعد عوضين (٢٠٠٠). وحدة مقترحة في العلوم لطلاب الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التعليم المهني. رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية. جامعة الإسمايلية. عزيزة السعدي وهيا الدوسري (٢٠١٢). ورشة عمل بعنوان مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليجي، جهود المجلس الأعلى للتعليم في توجيه التعليم نحو الاقتصاد المعرفي. الأمانة العامة للتخطيط التنموي التابعة للمجلس الأعلى للتعليم. الدوحة. ١٠-١١ أكتوبر.

عصام الشاذلي نعمان رمضان (٢٠١٦). تطوير منهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية العامة في ضوء متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع المصري. رسالة دكتوراه - غير منشورة. كلية التربية. جامعة دمياط.

عصام جابر رمضان (٢٠١٥). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*. م (١١)، ع (٢).

عصام يحيى الفيلاطي وآخرون (٢٠٠٤). *نحو مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية*. جدة: مجلس البحث العلمي.

علي حسن القرني (٢٠٠٩). *اقتصاد المعرفة*. عمان: دار أزهران.

على حسين محمد عطية (٢٠١٩). فعالية برنامج مقترح قائم على Google Earth في الجغرافيا لتنمية بعض مهارات التفكير البصري المكاني لدى طلاب المرحلة الثانوية. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*. ع (١٠٩).

علي عبد الهادي العمري (٢٠١١). درجة ملاءمة كتب علوم الصفوف الثلاثة الأولى لتحقيق نتائج التعلم من وجهة نظر المعلمين. *مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية*. م (١٩)، ع (٢).

عماد الدين حسن (٢٠٠٩). أثر التفاعل بين اساليب عرض المحتوى ونمط الذكاء في تدريس الدراسات الاجتماعية على تنمية التفكير المستقبلي لدى تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الأساسي. رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية التربية. جامعة حلوان.

فادية ديمتري يوسف (٢٠٢٠). *المناهج الدراسية في عصر المعلوماتية*. المنصورة: عامر للطباعة والنشر.

فتحي مصطفى الزيات (٢٠١١). اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية. القاهرة: دار النشر للجامعات.

فكري محمد السيد علي المتولي (٢٠٠٢). المدارس الإعدادية المهنية بمحافظة الدقهلية "دراسة تقويمية"، رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية. جامعة المنصورة .

فوزية محمود محمد محمود (٢٠١٠). " تقويم محتوى موضوعات القراءة المقررة على تلاميذ المدارس الإعدادية المهنية في ضوء متطلبات التعليم الإعدادي المهني و خصائص تلاميذه. رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية. جامعة المنصورة .

كمال منصور وعيسى خليفي (٢٠٠٦). اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة. المقومات والعوائق. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا. ع(٤).

لافي بن عويد بن سالم العنزلي (٢٠١٥). درجة تضمن كتب العلوم المطورة بالمرحلة المتوسطة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي. رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى.

لطيفة حسن عايش (٢٠٠٧). أثر تدريس وحدتين في مادة الأحياء في منحنى الاقتصاد المعرفي في اكتساب المفاهيم وتفسير الظواهر العلمية ذات الصلة بمادة الأحياء لدى طالبات كلية إربد الجامعية (دراسة حالة)، رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية. جامعة اليرموك .

ماجد محمد الزيودي (٢٠١٢): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي "ERFKEE" في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية. المجلة العربية لتطوير التفوق. م (٣) . ع (٥).

مجيد حميد شهاب، تغريد معين حسن (٢٠٠٩). العولمة واقتصاد المعرفة. مجلة البحوث الجغرافية (كلية التربية للبنات-جامعة الكوفة، ع ١١.

محمد إبراهيم القداح(٢٠١١). المقومات الاساسية اللازمة للتعلم القائم على اقتصاد المعرفة (أ نموذج مقترح)، مجلة دراسات العلوم التربوية. م ٣٨ . ع ٢٤.

محمد أنس أبو الشامات (٢٠١٢). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. م(٢٨) . ع(١).

محمد جودة التهامي سليمان (٢٠٠٠). تطوير التعليم المهني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. مجلة العلوم التربوية. كلية الدراسات العليا للتربية. جامعة القاهرة . م ٨ . ع ١ . يناير .

محمد سلمان قاسم ريحانة (٢٠٠٦). أثر تدريس وحدات فيزياء طورت وفق اقتصاد المعرفة على التحصيل والاتجاهات ومهارات عمليات العلم لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مديرية عمان الثانية، رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.

محمد سيد أبو السعود (٢٠٠٩). تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد "صناعة التعلم للمستقبل". المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. الرياض. مارس.

محمد عبد المطلب البكاء (٢٠١٣). واقع اللغة العربية في الأنظمة التعليمية، المصطلح العلمي في اللغة العربية ، خطره، مشكلته وسبل معالجتها، المؤتمر الثاني للمجلس الدولي للغة العربية "اللغة العربية في خطر والجميع شركاء في حمايتها" ، المنعقد خلال المدة من ٧-١٠ يوليو، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

محمد عطية خميس (٢٠١٣). الأصول النظرية والتاريخية لتكنولوجيا التعليم الإلكتروني. القاهرة: دار السحاب.

محمد عواد الزيادات (٢٠٠٨). اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.  
محمد نجيب محمد علي مرة (٢٠١٨). فاعلية المدخل متعدد الحواس في تنمية مهارات الفهم القرائي والتحصیل في مادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية المتأخرين دراسياً، رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية . جامعة المنصورة .

محمود أحمد جابر حسن (٢٠١٥). استخدام نموذج حل المشكلات المعلوماتية في تنمية المهارات التكنولوجية في الجغرافيا والوعي المعلوماتي لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، مج(٢١)، ع (٣).

محمود يوسف محمد محمود (٢٠٠١). التربية الإسلامية ومواجهة التحديات الثقافية في عهد العولمة. مجلة التربية. كلية التربية . جامعة الأزهر. ع٩٧. فبراير.

مروان حسني الطيب الصادق (٢٠٢٠). فعالية برنامج قائم على تطبيقات الواقع المعزز في تنمية مهارات إدارة المعرفة والتفكير البصري لدى طلاب المرحلة الثانوية في مادة الجغرافيا، رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية التربية . جامعة المنصورة .

مسلم محمد عليوة، محمد أحمد ناصف ( ١٩٩٩). تطوير المدرسة الإعدادية المهنية في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرة الألمانية، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بنها، مجلد ١٠، العدد ٣٥، يناير .

مصطفى الرابي (٢٠٠٩). أساليب التدريس في التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي. برنامج تدريبي مقدم ضمن مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، عمادة التطوير الجامعي والجودة النوعية. جامعة أم القرى. ١٤-١٦ نوفمبر.

منذر المصري وآخرون (٢٠١٠). التعليم للريادة في الدول العربية: دراسات حالة عن الدول العربية (الأردن، تونس، سلطنة عمان، مصر). بحث منشور بواسطة مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: بيروت.

منذر عارف سليمان صلاح (٢٠٠٨). فهم معلمي الفيزياء في الأردن لدورهم التعليمي بمنحنى الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على ممارساتهم التعليمية الصفية وعلاقتها بتحصيل طلبتهم. رسالة دكتوراه- غير منشورة. كلية التربية. جامعة اليرموك.

منصور أحمد عبد المنعم (١٩٩٩). تدريس الجغرافيا وبداية عصر جديد. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مهند خازر محمود مصطفى وأحمد محي الدين الكيلاني (٢٠١١). درجة ممارسة معلمى التربية الإسلامية لأدوار المعلم فى ضوء الاقتصاد المعرفى من وجهة نظر مشرفيهم فى الأردن. مجلة جامعة دمشق. م ٢٧. ع ٣.

نادية الليثي وهاشم الشمري (٢٠٠٨). الاقتصاد المعرفي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.  
نهاد أحمد عربيات (٢٠٠٥). تقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء معايير الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في الأردن. رسالة ماجستير - غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن.

نهى ابراهيم أمين المرصفي (٢٠١٧). فعالية وحدة مقترحة في الدراسات الاجتماعية قائمة على التعليم النشط في تنمية بعض المهارات العملية والتحصيل لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية المهنية. رسالة ماجستير - غير منشورة. كلية التربية. جامعة المنصورة.

هالة عبد القادر صبري (٢٠١٠). واقع إدارة المعرفة ومتطلبات النجاح والتجديد في الإدارة العربية. المجلة العربية للإدارة. م (٣٠). ع (٢).

هبة هاشم محمد (٢٠١٥). برنامج تدريبي مقترح قائم على الاقتصاد المعرفى لتنمية المهارات الأدائية لمعلمى الدراسات الاجتماعية ومهارات توليد المعلومات لدى تلاميذهم. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية. ع (٦٧). فبراير.

وزارة التربية والتعليم الأردنية (٢٠١٦). مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (المرحلة الثانية). عمان: قسم التوثيق التربوي.

وزارة التربية والتعليم الأردنية (٢٠١٠). مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE). عمان: قسم التوثيق التربوي.

وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني المصرية (٢٠٢٠). الدراسات الاجتماعية (وطني مصر الزمان والمكان) للصف الأول الإعدادي المهني. ط ٢٠٢٠م ٢٠٢١: الإدارة المركزية لشئون الكتب.

وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني المصرية (٢٠٢٠). الدراسات الاجتماعية (جغرافية الوطن العربي ومعالم التاريخ الاسلامي) للصف الثاني الاعدادي المهني . ط ٢٠٢٠م ٢٠٢١ : الادارة المركزية لشئون الكتب.

وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني المصرية (٢٠٢٠). الدراسات الاجتماعية (جغرافية العالم ودراسات فى تاريخ مصر الحديث) للصف الثالث الاعدادي المهني . ط ٢٠٢٠م ٢٠٢١ : الادارة المركزية لشئون الكتب.

يعقوب أحمد الشراح (٢٠٠١): التربية والانتماء الوطني تحليل ونقد، دار الفكر الحديث، الكويت.

### ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Abdouli, M., & Hammami, S. (2016). The dynamic links between environmental quality, foreign direct investment, and economic growth in the Middle Eastern and North African countries. *Journal of Knowledge Economy*, 17(25), 1868-1889.
- Bonal, X., & Rambla, X. (2003). Captured by the totally Pedagogised Society: Teachers and teaching in knowledge economy. *Globalization, Societies and Education*, 11(2), 169-184.
- Brinkley, L.(2006).*Defining The Knowledge Econom*: London. The Work Foundation.
- Cunningham, P., & Cunningham, M. (2006). Exploiting the knowledge economy. Washington: IOS Press.
- Bunney, D., Sharplin, E., & Howitt, C. (2014). Generic skills for graduate accountants: The bigger picture, a social and economic imperative in the new knowledge economy. *Higher Education Research and Development*, 32(2), 265-269.
- Roberts, J. (2009). The global knowledge economy in question. *Critical Perspectives on International Business*, 5(4), 285-303.
- Faour, M., & Muasher, M. (2011). *Education for citizenship in the Arab World: Key to the future*. Washington, Dc: Carnegie Endowment for International Peace.
- Geoffrey, C. (2005). *The new knowledge economy and science and technology policy*. San Diego: Library of California University.
- Gough, N. (2002). Thinking/acting locally/globally: Western science and environmental education in a global knowledge economy. *International Journal of Science Education*, 24(11), 1217-1237.
- Griffiths, T., & Guile, D. (2004). *Learning through work experience for the knowledge economy*. Luxemburg: Office for Official Publications of the European Communities.
- Guile, D. (2010). *The learning challenge of the knowledge economy*. London: Library of Congress.

- Hanas, A. (2008). *The evolution of knowledge economy*. New York: MCRSA.
- Joseph, W. (2001). Learning in organizations: A corporate curriculum for the knowledge economy. *Journal of Futures*, 33, 497-506.
- Mohammed, Y. (2001). Understanding Educational Issues in the Asia Pacific Region. Paper presented at the International Conference on Education Research, Seoul, Korea. 25-26 Oct, P141-150.
- Norris, R. (2000). *The knowledge economy*. New Zealand: ERNST & YOUNG Press.
- OECD. (2001). *Competencies for the knowledge economy*. Paris: Paris Press.
- Carnegie Corporation of New York. (2009). *The Opportunity Equation: Transforming Mathematics and Sciences For Citizenship and The Global Economy*. Retrieved October 6, 2020, from: [https://media.carnegie.org/filer\\_public/80/c8/80c8a7bc-c7ab-4f49-847d-1e2966f4dd97/ccny\\_report\\_2009\\_opportunityequation.pdf](https://media.carnegie.org/filer_public/80/c8/80c8a7bc-c7ab-4f49-847d-1e2966f4dd97/ccny_report_2009_opportunityequation.pdf)
- Sanjay, N. (2012). Teachers' perception of ICT use in teaching and learning mathematics and science. *Applied Research and Development Institute Journal*, 6(2), 9-18.
- Sawyer, K. (2008). Implications of Learning Sciences Research. OECD/CERI International Conference: Learning in the 21st Century: Research, Innovation and Policy. CERI: *Centre for Educational Research and Innovation, Washington*.
- Seltzer, K., & Bentley, T. (2014). *The creative age: Knowledge and skills for the new economy*. New York: DEMOS.
- Steven, P., & Weale, M. (2003). *Education and economic growth*. London: SWIP 3HE.
- Tan, C. (2005). The potential of Singapore's ability driven education to prepare students for a knowledge economy. *International Education Journal*, 6(4), 446-453.
- Teo, Y. (2004). Reforming Curriculum for a Knowledge Economy: The Case of Technical Education in Singapore. Paper presented to the NCIIA 8th Annual meeting Titled: *Education that Works*, 137-144.
- UNICIF. (2005). *South Asia Regional Forum on life skills-based education*. Bangladesh: ROSA.
- Westeren, K.(2012):*Foundations Of The Knowledge Economy Innovation, Learning*, Oslo ,EE Press.